



2017

التقرير السنوي

البنك التجاري الكويتي



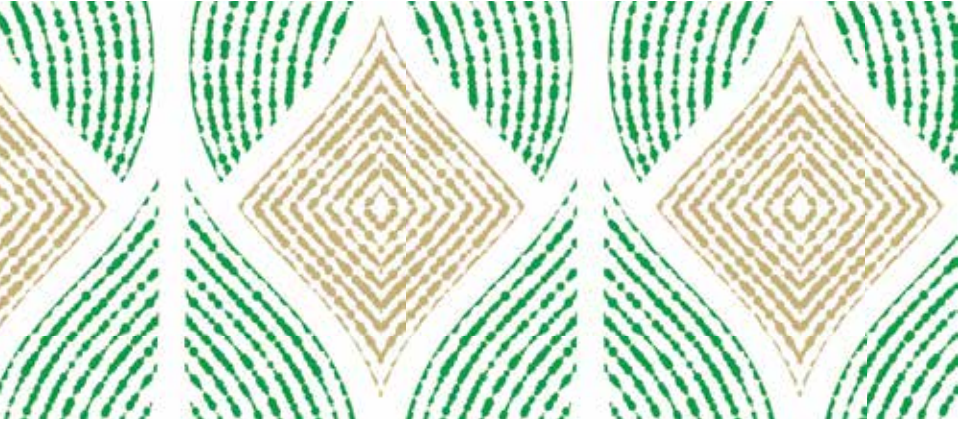
التجاري



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



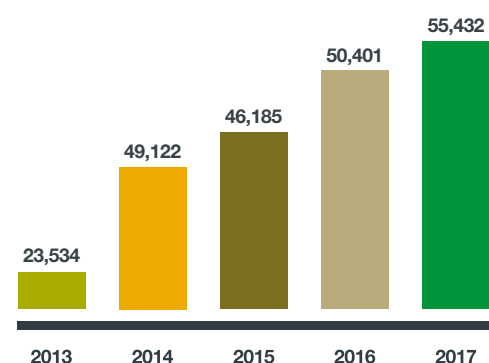
صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



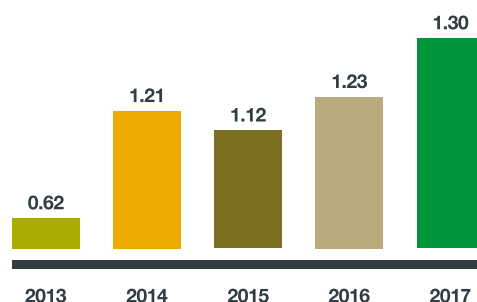
المحتويات

4	مجلس الإدارة
6	المقدمة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	الإدارة التنفيذية
13	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
16	نشاطات البنك
34	قواعد ونظم الحوكمة
60	إستعراض البيانات المالية
62	البيانات المالية المجمعة
144	شبكة الفروع

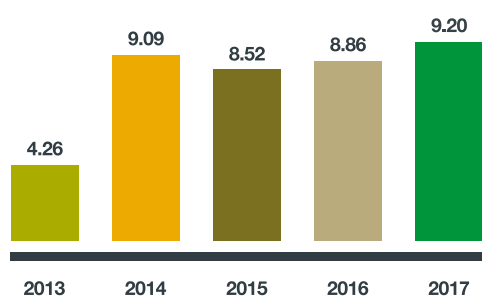
المؤشرات المالية



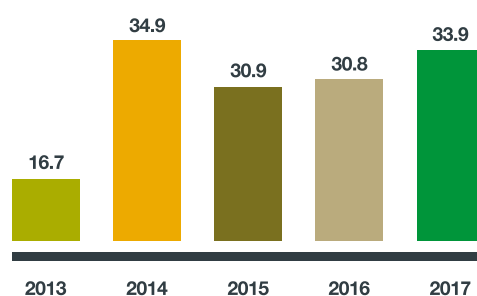
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



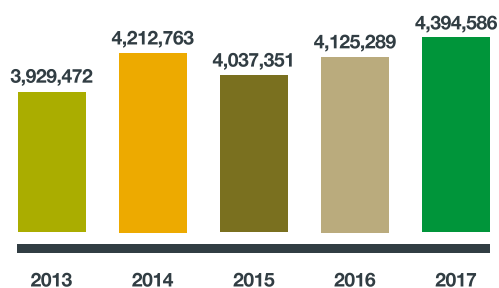
العائد على متوسط الموجودات %



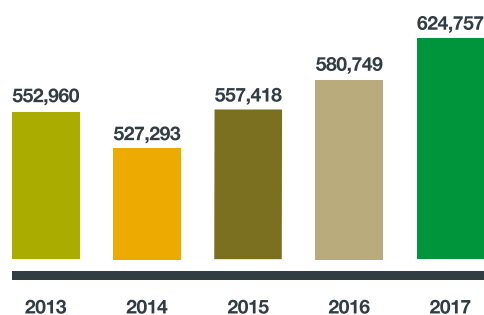
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

مجلس الإدارة





علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة



عبدالرحمن عبدالله العلي
عضو مجلس الإدارة



عبدالرزاق عبدالقادر الكندري
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
نائب رئيس مجلس الإدارة



مساعد نوري الصالح
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبدالهادي الجوري
عضو مجلس الإدارة



منى موسى الصراف
عضو مجلس الإدارة



حازم مشاري الخالد
عضو مجلس الإدارة



رشا يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة



فيصل فهد المزيني
أمين سر مجلس الإدارة

المقدمة



المقدمة

التجاري هو اختياري

في خضم التطورات الهائلة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، تبرز أهمية الرؤية الإستراتيجية والسياسة الرصينة لإدارة البنك من أجل الاستفادة من كافة الفرص المتاحة للنمو وتطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من جهة، وكذلك إدارة المخاطر التي تكتنف أعمال البنك وأنشطته من جهة أخرى، وهو ما ترتب عليه استقرار معدلات الربحية الصافية التي يحققها البنك عاماً تلو الآخر.

ويواصل البنك التجاري الكويتي جهوده حتى يبقى المؤسسة المصرفية المفضلة لدى جمهور العملاء بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والحلول المبتكرة باستخدام أحدث الوسائل والقنوات الإلكترونية ومن خلال فريق عمل على قدر كبير من المهنية والاحترافية، فضلاً عن الاهتمام بالمبادئ التي أرسنها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادية والمسؤولية الاجتماعية.



علي موسى موسى
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مساهميننا الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي أن أستعرض اليوم أمامكم مرحلة مفصلية من تاريخ البنك التجاري الكويتي، والتي تكللت بنجاح باهر على الرغم من التحديات والصعاب. ونذكر جميعاً أن الصناعة المصرفية على مستوى العالم تشهد تغيرات جوهرية سواء في أدواتها أو في وسائل تقديم الخدمات لعملائها. ولقد أدرك مصرفكم أنه لا بد من متابعة هذه المتغيرات بخطى حثيثة. فالبنك التجاري الكويتي قد بدأ منذ فترة باعتماد أسلوب الخدمة الذاتية من خلال تطوير أنظمة التشغيلية، تمكن من خلالها من تطوير هذه التقنيات محلياً. وكان من الطبيعي أن يتردد بعض عملائنا في تبني هذا الأسلوب، إلا أن الغالبية من عملائنا وبالذات في مجال المؤسسات قد تبنوا بدورهم هذا النموذج من العمل، وأصبحوا من مناصريه. وقد نكون من السابقين إلى هذا الأسلوب في الكويت، ولكن نحن نتابع من سبقنا في العالم، وبالذات في الدول المتقدمة صناعياً ونعتقد أن المسألة ليست عويصة، وأن القطاع المصرفي في دولة الكويت سيكون سابقاً في تبني هذه التقنيات. ولن يمضي وقت طويل قبل أن نرى الصناعة المصرفية في دولة الكويت قد تغيرت شكلاً وموضوعاً. وقد أثمرت هذه التغيرات وأوجدت صدى واضحاً في نتائج البنك، وهي الأصدق تعبيراً عن وضع أي مصرف، فالبنك التجاري اليوم يعتبر واحداً من أفضل البنوك المحلية في معدلات الربحية الصافية.

ونستعرض النتائج المالية عن أعمال البنك خلال عام 2017:

في ضوء ما تقدم، فإن الإستراتيجية الفعالة التي ينتهجها البنك ومنهجيته القائمة على الإهتمام بالعملاء وتطوير الكفاءات والكوادر العاملة لدى البنك وإدارة المخاطر بشكل فعال، قد انعكست نتائجها على البيانات المالية للبنك حيث حققنا أرباحاً صافية قدرها 55.4 مليون دينار كويتي لعام 2017 بنسبة نمو 10 % مقارنة بالربحية الصافية التي بلغت 50.4 مليون دينار كويتي خلال عام 2016. كما انعكست تلك النتائج بشكل إيجابي على نسب الأداء المالي للبنك، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 9.5% وبلغ العائد على متوسط الموجودات 1.3 %، وبلغت ربحية السهم 33.9 فلس مقارنة بربحية السهم التي بلغت 30.8 فلس خلال عام 2016. وقد شهد البنك نمواً قوياً في كافة قطاعات أنشطته أعماله الأساسية، إذ ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 10.4 % وكذلك ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 7.8 %. هذا، وقد بلغت الميزانية العمومية للبنك 4,395 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 269 مليون دينار كويتي أو 6.5 %، كما بلغت حقوق المساهمين 625 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 7.6 %. كما أن جودة ومتانة محفظة السندات والقروض قد ساهمت في تحسين العوائد على الموجودات، كما نجح البنك في الحفاظ على تكلفة الأموال عند مستويات منخفضة نوعاً ما. ويستمر البنك في الاحتفاظ بوحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 30.8 % كما في نهاية عام 2017.

من ناحية أخرى فإن الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك نحو استعادة جانباً من القروض التي تم شطبها سابقاً قد حققت نتائج إيجابية حيث نجح البنك في استعادة 33 مليون دينار كويتي خلال عام 2017، بينما بلغ حجم المبالغ التي تم استردادها خلال الست سنوات الماضية نحو 138 مليون دينار كويتي.

ولم تغب الواجبات الأخرى عن بال الإدارة، ويأتي في مقدمتها حماية أموال الأيتام والقصر: البنك التجاري الكويتي مدفوعاً بإدراكه لمسئوليته المجتمعية، قد حرص على حفظ أموال العملاء ومدخراتهم في حياتهم وأموال ورثتهم من بعدهم. فأتخذ خطوات إستباقية لمنع الوصول غير القانوني لتلك الأموال وذلك بالربط المباشر مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والوصول على قائمة الوفيات بشكل يومي. وتمكن فريق تطوير الأنظمة والبرمجيات داخل البنك من العمل على تطوير برنامج متكامل يستطيع التحصل على تلك القوائم بشكل يومي ومقارنتها ومطابقتها مع قاعدة عملاء البنك، وفي حالة تطابق بيانات أي من العملاء يقوم النظام تلقائياً بإجراء اللازم من إيقاف حركة تلك الحسابات والوكالات المرتبطة بها. كما يقوم النظام بإرسال إشعارات للأقسام المعنية للتأكد من صحة الإجراء وإتخاذ اللازم. ويجدر التنويه إلى تعاون الهيئة العامة للمعلومات المدنية الدائم مع القطاع المصرفي كونها أصبحت ركيزة ثابتة ومكون أساسي لأي عمل تقني متكامل يستدعي الحصول على بيانات دقيقة بشكل آمن.

استشراف المستقبل

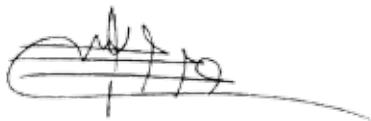
إن التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية تمهد إلى آفاق جديدة لهذه الصناعة. وسوف تستمر الصناعة المصرفية في الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتلاحقة على المدى القريب والبعيد، ومما لا شك فيه أن القطاع المصرفي في الكويت قادر على أن يتكيف مع متطلبات المستقبل. والأمل هو في أن التطور في التشريعات والتعليمات الحكومية يتواءم مع هذه المتغيرات لكي يتمكن جمهور المستهلكين من الاستفادة من هذه التطورات. وعلى سبيل المثال، فلقد توفرت بالفعل أدوات وآليات يستخدمها العميل لتفويض عمليات شراء ذات قيم صغيرة (دون العشرة دنانير) دون الحاجة لتبادل بيانات وبطاقات السحب الآلي مع البائع وعلى سبيل المثال لهذه الأدوات توفرت بطاقات ذات خاصية الإتصال القريب مع أجهزة البيع دون الحاجة إلى إدخال البطاقة بالجهاز والمحافظة الذكية، مما دعى البنك إلى مواكبة التغييرات أو التخطيط للمستقبل بإطلاقه نظام إصدار البطاقات ذات خاصية الإتصال القريب لكافة عملائه. وننتقل قديماً إلى تفعيل التعامل عبر المحافظ الذكية والأدوات الأخرى. وينعكس طموح البنك لمواكبة المستقبل بما تم تصنيفه على صعيد خدمات وأنظمة أخرى في البنك على سبيل المثال:

- تطوير نظام تنظيم خدمة جمهور ذكي (الطابور الذكي) بحيث يتم خدمة العميل فور جهوزية عملياته دون الحاجة للإنتظار لإتمام عمليات العملاء الذين سبقوه بالوصول إلى الفرع.
- عمليات فتح الحسابات المصرفية وإصدار البطاقات وبطاقات الدفع المسبق وذلك بالاتصال مع موظفي مركز الخدمة من خلال أجهزة الكيوسك وما توفره من خدمات متعددة.

ويجدر التنويه إلى أن البنك لن يقف عند هذا الحد فما زال لديه الكثير ليقدمه من خدمات إلكترونية مرنة مثل، أجهزة السحب والإيداع الذكية. ومن المؤكد أن التعاون بين البنوك والسلطة الرقابية سوف يدفع بتحديث العمل المصرفي وبخطوات عريضة وسريعة، وسيجعل القطاع المصرفي في الكويت في مقدمة الأسواق الإقليمية ويضيف إلى هذا القطاع الهام مميزات تجعله في مصاف الأسواق المتقدمة مصرفياً.

الشكر لمن عاقدنا

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير لعملائنا على ثقتهم واختيارهم البنك التجاري الكويتي كمصدر لخدماتهم المصرفية، ونعدهم بمواصلة جهودنا الدؤوبة لكسب ثقتهم التي منحونا إياها لإنجاز معاملاتهم اليومية وتحقيق مزيد من التقدم مستقبلاً. كما أقدم بالشكر لمساهمي البنك على دعمهم المتواصل الذي يُعزى إليه الفضل الأول في تحقيق البنك في السنوات الأخيرة الزيادة الكبيرة في كل من حجم الأصول وصافي الأرباح المحققة، ونعدهم باستمرار العمل على تعزيز مصالح مساهمي البنك. والشكر موصول أيضاً لفريق الإدارة التنفيذية وكافة الموظفين الذي يمثلون أهم دعائم القوة التي يتمتع بها البنك وأكثر أصوله قيمة، وكذلك لكافة السلطات الرقابية وبالأخص بنك الكويت المركزي على جهوده الحثيثة الرامية إلى تحصين الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت.



علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية



الإدارة التنفيذية

محمد هاشم محمد هاشم

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
مدير عام - الإدارة القانونية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

يعقوب حبيب الابراهيم

مدير عام - إدارة الالتزام والحوكمة

سحر عبد العزيز الرميح

مدير عام - قطاع الائتمان التجاري
مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

منى حسين العبدالرزاق

مدير عام - إدارة الموارد البشرية

مسعود الحسن

رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

الشيخة / نوف سالم العلي الصباح

رئيس إدارة الإعلان والعلاقات العامة

عدي عبدالله غزال

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

أحمد محمد سيف الدين فرحات

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

أبهيك جواسمي

رئيس مدراء المخاطر

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام بالوكالة - إدارة تكنولوجيا المعلومات

بول عبدالنور داوود

مدير عام - قطاع العمليات

الشيخ / نواف علي صباح الصباح

مدير أول - الخدمات العامة

كونال انيرود سينج

رئيس قطاع الخدمات المصرفية الدولية
والقروض المشتركة

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية



الاقتصاد العالمي

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي قوة متزايدة، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.6% في عام 2017 ليصل النمو إلى 3.7% في عام 2018 (وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي). ارتفعت توقعات النمو على نطاق واسع في منطقة اليورو واليابان وآسيا الصاعدة وأوروبا الصاعدة وروسيا مما عوّض وتجاوز حجم الانخفاض المتوقع في النمو الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فلم تكتمل وتيرة التعافي الاقتصادي، فبينما تزداد قوة الآفاق في السيناريو الأساسي، يظل النمو ضعيفاً في بلدان عديدة، والتضخم دون مستواه المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة. ويقع أكبر الضرر على البلدان المصدرة للسلع الأولية بوجه خاص، لا سيما المصدرة للوقود، مع استمرار جهودها للتكيف مع التراجع الحاد في الإيرادات الأجنبية. وتتسم المخاطر بالتوازن إلى حد كبير على المدى القصير، لكن الكفة السلبية لا تزال هي الأرجح للمخاطر على المدى المتوسط. ويرى صناع السياسات الاقتصادية أن التحسن الدوري الجدير بالترحيب في النشاط الاقتصادي العالمي يتيح فرصة مثالية لمعالجة التحديات الأساسية. بينما يواصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي استعادة الأوضاع النقدية العادية ويسير البنك المركزي الأوروبي بخطوات وثيدة في نفس الاتجاه. وقد قام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة في نوفمبر 2017 كخطوة معاكسة للإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها فور خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016.

ومع ذلك، تظل المخاطر الرئيسية تتمثل في التوترات الجيوسياسية والأوضاع المتعلقة بتقييد السيولة. وفي حال تعرض أسواق الائتمان لمزيد من التقييد والتشديد، فقد يؤدي ذلك إلى تخفيض التوقعات المتعلقة بمعظم فئات الأصول. إن النظرة الثاقبة تشير إلى احتمال أن يكون التعافي العالمي غير قابل للاستمرار - فالبلدان ليست جميعاً مشاركة فيه، والتضخم لا يزال في الغالب أدنى من المستوى المستهدف مع ضعف نمو الأجور، والآفاق متوسطة الأجل لا تزال مخيبة للآمال في كثير من أنحاء العالم. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك مخاطر كبيرة تهدد التعافي الجاري. ومن ثم فإن الأسواق المالية التي تتجاهل تلك المخاطر تتعرض لعمليات إعادة تسعير مربكة، وتبعث برسائل مضللة لصناع السياسات.

الاقتصاد الكويتي

سجل الاقتصاد الكويتي نمواً بنسبة تقديرية مقدارها 2.50% خلال عام 2017 منخفضاً بذلك عن نسبة النمو المقدر بنحو 3% لعام 2016 (وفقاً لتقديرات البنك الدولي) وهو ما يعود بشكل أساسي إلى تخفيضات إنتاج النفط التي قررتتها منظمة الأوبك. هذا، وقد شهدت أسعار النفط تعافياً جزئياً خلال العام الماضي والذي ترتب عليه انحسار الضغوط على الموازين المالية نوعاً ما. كما تستمر حالة التحسن التي تشهدها معدلات السيولة بالقطاع المصرفي. وسوف تستمر مشاريع البنية التحتية الكبرى في تدعيم معدلات النمو على المدى القريب والمتوسط. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد في الاعتماد على النفط ومشتقاته والمعارضة البرلمانية لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة.

هذا، وتعتزم الحكومة استثمار 115 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط في الأعوام الخمسة القادمة، وهو ما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة إنتاج النفط بدءاً من عام 2018 تقريباً. ومع الدعم الإضافي الذي يوفره الإنفاق الاستثماري الحكومي لتوتيرة النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 3.2% في الأمد المتوسط. ومن المنتظر أيضاً أن تتحسّر الضغوط على الحساب الجاري والموازنة العامة للدولة بفضل التعافي في أسعار النفط وزيادة إنتاجه ولو بشكل جزئي. ويفترض السيناريو الأساسي التطبيق التدريجي للإصلاحات المتصلة بالإنفاق والإيرادات.

وقد ظل سوق التعاملات النقدية بالدينار الكويتي فيما بين البنوك يشهد معدلات سيولة جيدة خلال عام 2017.

وتم تصنيف دولة الكويت من قبل كلا من وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش عند مستوى AA وكذلك تم تصنيفها من قبل وكالة موديز عند مستوى Aa2 بنظرة مستقبلية مستقرة.

وخلال عام 2017، تم تداول سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي في نطاق تراوح ما بين 0.3050 إلى 0.3010.

سوق الكويت للأوراق المالية

تحسن أداء سوق الكويت للأوراق المالية نتيجة لتعافي أسعار النفط وتحسن معدل الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أيضاً أن يسجل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية مكاسب إضافية خلال عام 2018 على خلفية تعافي أسعار النفط وزيادة الإنتاج.

وفي أبريل 2017، لامس مؤشر السوق مستوى 7091 وهي أعلى نقطة تم تحقيقها على مدار ثلاث سنوات بينما أقل عند مستوى 6408 نقطة بنهاية ديسمبر 2017.

ولعل العائق الحقيقي أمام تعافي سوق الكويت للأوراق المالية يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي وانخفاض حجم الموازنة العامة المخطط لها من قبل الدولة.

نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يدرك البنك التجاري الكويتي أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة لعملائه من الأفراد. ومن هذا المنطلق، واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك جهوده الرامية إلى توفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء من الأفراد وتلبية متطلبات واحتياجات عملائه بما يرتقي لمستوى تطلعاتهم. وفي سبيل ذلك، اتخذ القطاع عدد من المبادرات خلال عام 2017 بهدف تعزيز هذا التوجه ليبقى التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

وقد تضمنت تلك المبادرات على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة بالحسابات والعروض والحملات الترويجية والقنوات الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية وجودة الخدمات والتوعية بالمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه.

وفيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية والعروض الترويجية الجديدة، قام البنك بإطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة خلال عام 2017، منها البطاقات المسبقة الدفع الجديدة بالتعاون مع ماستركارد، حيث تتميز هذه البطاقات بأنه يتم إصدارها بشكل فوري لدى أي من فروع البنك كما أنها تتسم بكافة الخصائص التقنية ومعايير الحماية والأمان. ومن الجدير بالذكر أن البنك قد تمكن من تطبيق نظام الأكشاك الذكية والعمل به على مستوى كافة فروعها. ويشتمل نظام الأكشاك الذكية على عمليات فتح الحسابات وإصدار بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع بالإضافة إلى الاستفسار عن الحسابات وطلب إصدار كشف حساب وتمير الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك باستحداث خدمة جديدة وهي خدمة الدفع الفوري "InstaPay" الموجهة لجميع عملاء البنك، حيث يستطيع أي من عملاء البنك التجاري أن يقوم بتحصيل أية مبالغ من أي شخص يحمل بطاقة بنك محلي عن طريق خدمة التجاري أونلاين Al-Tijari Online أو تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile وذلك من خلال رسالة نصية ترسل إلى الشخص الذي سوف يقوم بتسديد المبلغ "الدافع" حيث تتضمن الرسالة المبلغ المطلوب سداده بالإضافة إلى تفاصيل العملية (سبب المطالبة). وفي حالة موافقة "الدافع" على أمر الدفع يقوم بالضغط على الرابط المرفق بالرسالة النصية، عندها يتم تحويله لبوابة الدفع الإلكتروني (K-NET) حيث يمكن له التسديد من أية بطاقة سحب آلي للبنوك المحلية، وبعد نجاح العملية يتم إيداع المبلغ المحصل في حساب عميل البنك التجاري مباشرة. ولا يتم تحميل العميل بأية رسوم مقابل هذه الخدمة.

أما فيما يتعلق بالعروض الترويجية الجديدة التي تم إطلاقها خلال عام 2017، فقد قام البنك بإطلاق عرض خاص لتحويل الرواتب والذي يستهدف المواطنين الكويتيين سواء كانوا موظفين جدد أو في الخدمة من سنين، بحيث يحصل العميل على فرصة دخول السحب الربع سنوي على سيارة مرسيدس بالإضافة إلى الهدية الفورية التي يحصل عليها العميل عند تحويل راتبه إلى البنك والتي تتضمن الاختيار ما بين الجائزة النقدية أو إمكانية الحصول على قرض بدون فائدة، وقد تم إطلاق حملة تسويقية كبرى للترويج للعرض واستقطاب عملاء جدد.

كما تم إطلاق حملة "استرجع نقداً 100% من قيمة مشترياتك" المخصصة لحاملي البطاقات الائتمانية والبطاقات المسبقة الدفع، وقد تم إجراء السحب والإعلان عن 10 رابحين في شهر فبراير ومارس 2017 حيث استرجع كل عميل قيمة مشترياته التي تمت باستخدام تلك البطاقات وذلك بحد أقصى 1000 دينار كويتي لكل رابح. وقد صاحب تلك الحملة أيضاً حملة تسويقية للترويج للبطاقات الصادرة عن البنك.

وتم أيضاً إطلاق ثلاث حملات ترويجية على مدار العام للترويج والتسويق لبطاقات ماستركارد الائتمانية ذات الشعار المشترك ما بين البنك التجاري والخطوط الجوية البريطانية بهدف تشجيع العملاء على الانتفاع من المزايا التي توفرها هذه البطاقات داخل وخارج الكويت.

وعلى نحو مماثل، تم إطلاق برنامج "عروض التجاري" بحلة جديدة خلال عام 2017 حيث تم إطلاق عدد من العروض والخصومات المميزة بالتعاون مع مجموعة كبيرة من أشهر وأفضل المطاعم. كما تم تنظيم العديد من الفعاليات لإطلاق خصومات اليوم الواحد، حيث قام فريق التسويق بزيارة عدد من المطاعم وأثناء تواجدهم هناك قاموا بالتواصل مع عملاء البنك ومنحهم فرصة الحصول على خصومات تصل إلى 100% عند استخدام بطاقتهم الصادرة عن البنك في تسديد فاتورتهم.

وفي إطار اهتمامه بعملائه الصغار، أطلق البنك العديد من العروض والحملات الترويجية لعملاء حسابي الأول المخصص للأطفال حيث تم إقامة حفل ترفيهي في شهر رمضان بمناسبة القريعيان. كما تم تنظيم أنشطة ثقافية بالتعاون مع مكتبة ذات السلاسل بمجمع أفنيوز

لتعزيز مبدأ القراءة لدى الأطفال بالإضافة إلى تنظيم مسابقة الرسم بالتعاون مع فندق راديسون بلو وأيضاً العرض الخاص بالعودة إلى المدارس بالتعاون مع مكتبة جرير.

وبغرض مكافأة عملاء البطاقات الائتمانية الصادرة عن التجاري خلال فترة الصيف، تم إجراء 6 سحبوبات لاختيار رابحين للفوز برحلات بحرية إلى أوروبا وجزر الكاريبي حيث تضمنت الجوائز السفر على درجة رجال الأعمال وقضاء أسبوع على أفخم وأكبر السفن السياحية في العالم وذلك بالتعاون مع رويال كاريبيان Royal Caribbean. وكان العرض موجه لحاملي البطاقات الائتمانية وهؤلاء الذين يقومون بإصدار بطاقات ائتمانية جديدة ويستخدمونها داخل وخارج الكويت خلال فترة العرض.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك حملاته التوعوية حول الخدمات المقدمة لعملائه مثل صناديق الأمانات والفروع التي تتوافر بها الخدمات الذاتية والنصائح والإرشادات الخاصة باستخدام البطاقات عند السفر وكيفية إيقاف صرف الشيكات، وكذلك الخدمات المميزة المقدمة من قبل البنك مثل خدمة إرسال الإشعارات عبر الهاتف النقال وخدمة إرسال كشوف الحسابات عبر البريد الإلكتروني وخدمة تسهيلات ستارلنك المميز starlink plus وخدمة الرقم السري الإلكتروني للبطاقة.

كما تم إطلاق عدد من العروض والحملات الترويجية الخاصة بحاملي البطاقات الائتمانية والتي تقدم خصومات مميزة وذلك بالتعاون مع مجموعة من أفضل وأشهر المحلات والفنادق ومقدمي الخدمات الصحية.

وفي إطار اهتمامه بعملائه من الشباب، قام البنك أيضاً بتنظيم يوم ترفيهي لعملاء حساب @Tijari للشباب حيث تم تقديم عرض حصري لهم لمشاهدة أحد الأفلام السينمائية الممتعة وحجز كافة دور العرض بجراند سينما في برج الحمرا لعملاء حساب @Tijari للشباب.

أما فيما يتصل بالمنتجات والخدمات التي تم تحديثها، فقد قام البنك بتحديث بعض خدماته وإجراء تعديلات بشأنها، حيث تم إجراء تعديلات على سياسة الائتمان بشأن القروض الممنوحة للأفراد، تم بموجبه زيادة السن المسموح به للحصول على قرض بالإضافة إلى تعديل بعض الشروط والأحكام بشكل أفضل فيما يتعلق بمنح القروض للمقيمين حيث تم زيادة الحد المتعلق بتلك القروض إلى 15 ضعف الراتب وبما لا يتعارض مع التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.

وكذلك تم إضافة مجموعة من المزايا الجديدة إلى خدمة المساعد الشخصي concierge service حيث تم تخفيض الوقت المطلوب لطلب خدمة التوصيل من وإلى المطار من 72 ساعة إلى 48 ساعة.

وبالنسبة للقنوات الإلكترونية المرتبطة بتقديم الخدمات للعملاء، فقد تمت إضافة عدد من الخصائص والمزايا الهامة على القنوات الإلكترونية بالبنك بالإضافة إلى إجراء عدد من التحديثات الجوهرية لتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile وهو ما يعكس التحسن الكبير في جودة الخدمات المقدمة لعملاء البنك. فيما يلي أدناه الخصائص والتحديثات التي قام البنك بإجرائها:

- تفعيل / إيقاف بطاقات السحب الآلي الخاصة بعملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
- يستطيع عملاء البنك من الشركات استخدام تطبيق CBK Mobile في إجراء عمليات الدفع وتحويل الرواتب ومصادقة الشيكات.
- نظام بصمة الإصبع الخاص بتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile.
- نظام بصمة الوجه الخاص بتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile.
- نظام رمز المرور الرقمي الخاص بتطبيق التجاري موبايل CBK Mobile.
- تم إضفاء مزيد من التحسينات وإدخال إمكانية استخدام بصمة الإصبع بدلاً من الرقم السري عند إجراء المعاملات عن طريق تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile.
- إمكانية التواصل والتراسل الفوري عبر الإنترنت باستخدام تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile ومن خلال الموقع الإلكتروني للبنك www.cbk.com.
- إطلاق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال بحلة جديدة.
- الإطلاع على التفويض الخاص بمعاملات بطاقات الائتمان عن طريق الهاتف النقال وعن طريق خدمة الأون لاين.

• الإشعارات عبر تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile.

• إمكانية التواصل عبر خدمة واتساب WhatsApp على رقم 50888225.

• استخدام خدمة الدفع الفوري InstaPay عبر تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile أو من خلال الموقع الإلكتروني للبنك www.cbk.com.

وبالنسبة لأكشاك الخدمة الذاتية وتطوير مهارات موظفي وحدة مركز الاتصال وفقاً لأحدث المعايير العالمية، فإن البنك يولي اهتماماً كبيراً لتدريب موظفي وحدة مركز الاتصال وفقاً لأحدث الممارسات التي تتماشى مع المعايير العالمية لتقديم الخدمة الفورية على مدار الساعة بالنسبة للمكالمات الصوتية الواردة من العملاء عند الاتصال بمركز الاتصال على رقم 225-1888 أو من خلال أكشاك الخدمة الذاتية التي تتلقى المكالمات المرئية من أفرع البنك. ومما لاشك فيه أن دمج المكالمات المرئية والصوتية تحت إطار/هيكل واحد متمثلاً في وحدة مركز الاتصال كان له نتائج إيجابية من جوانب عدة، حيث أفضى ذلك إلى تحسين الخدمات المقدمة للعملاء سواء من الفروع أو مركز الاتصال (225-1888).

وبالنسبة لجودة الخدمات والتوعية بالمنتجات المصرفية، تم إسناد عدد من المهام إلى وحدة جودة الخدمات والتي من شأنها أن تعمل على تحسين مستوى وعي العملاء بالمنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنك والوفاء بمتطلباتهم وتوقعاتهم. فيما يلي أدناه تلك المهام:

• إجراء اختبارات شهرية لقياس مستوى أداء وحدة المبيعات المباشرة.

• التواصل مع العملاء للاستفسار عن مدى جودة الخدمات المقدمة من قبل الشركات التي يتم التعاقد معها من قبل البنك.

• التواصل مع العملاء للاستفسار عن مدى جودة الخدمات المقدمة من قبل موظفي فروع البنك عند فتح حسابات جديدة للعملاء.

• التواصل مع العملاء للاستفسار عن مدى جودة الخدمات المقدمة لهم عند إنجاز المعاملات المتعلقة بمنح القروض لدى كافة فروع البنك.

• إجراء زيارات لفروع البنك لتدريب الموظفين والعملاء على نظام الخدمة الذاتية الجديدة وكذلك أكشاك الخدمة الذاتية.

• إجراء زيارات لفروع البنك لإخطار الأقسام المعنية بالتغييرات وأعمال التجديد اللازم إجرائها بشأن شكل ومظهر فروع البنك.

• تطوير أعمال التقييم الشهرية للموظفين لإجراء تقييمات أكثر دقة ووضوحاً.

قطاع الائتمان التجاري

يمثل قطاع الائتمان التجاري أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الرئيسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تتطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة. وقد انصب تركيز قطاع الائتمان التجاري بالبنك على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي تشهدها بيئة العمل واستمرار تأثيرها السلبي على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، يواصل قطاع الائتمان التجاري تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على تدفقاتهم النقدية والعمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

وقطاع الائتمان التجاري مزود بفريق عمل متميز من الموظفين ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. ويضم قطاع الائتمان التجاري ثلاث وحدات متخصصة وهي وحدة المقاولات والخدمات، ووحدة التجارة العامة، ووحدة الاستثمار والعقار، وتلك الوحدات تعمل مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الائتمان التجاري وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تفصيلية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاطات الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الثلاثة المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع.

هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار. بالإضافة الى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة بتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبه حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم قطاع الائتمان التجاري أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة. هذا، وقد ساهم القطاع في ترتيبات التسهيلات المشتركة لقطاع النفط والغاز وكذلك قام القطاع بمنح تمويل مباشر لقطاع التجزئة / السلع الاستهلاكية. ومن ضمن عمليات التمويل الرئيسية لقطاع الائتمان التجاري هي المساهمة بنحو 180 مليون دولار أمريكي في ترتيبات التسهيلات المشتركة الممنوحة لتمويل شراء أربع سفن نقل/ شحن وأيضاً التمويل المباشر بقيمة 175 مليون دولار أمريكي للتوسع في قطاع التجزئة / السلع الاستهلاكية خارج الكويت وكذلك المشاركة في تمويل مشروع إنشاء مبانٍ في منطقة الوفرة السكنية بقيمة 24 مليون دينار كويتي. كما قام القطاع بتخصيص تسهيلات ائتمانية لتمويل بعض مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويسعى قطاع الائتمان التجاري جاهداً وبشكل مستمر لتقديم منتجات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه وتعزيز علاقات العمل معهم.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومسااعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتتبع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة التشغيلية خلال عام 2017 فيما يتعلق بوفرة معدلات السيولة على المستوى العالمي والانخفاض الحاصل في أسعار النفط واستمرار تراجع هوامش الربحية، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة عمله نحو توسيع نطاق مساهمته في الربحية الكلية للبنك. وقد نجح القطاع في تحقيق نمو لمحفظة أصوله القائمة على أساس ممول وكذلك تلك القائمة على أساس غير ممول من خلال المشاركة في كلاً من عمليات الإقراض المشترك وعمليات التمويل ثنائية الاطراف بالإضافة إلى تأسيس علاقات عمل جديدة. كما قام القطاع بتعزيز وزيادة نسبة المنتج الائتماني الجديد القائم على تقديم التسهيلات لعمليات التمويل التجاري المهيكل والذي تم إطلاقه في عام 2015.

وجدير بالذكر، أن عدداً من مشروعات الشراكة الرئيسية بين القطاعين العام والخاص قد شارفت على تدبير الاحتياجات التمويلية الخاصة بتنفيذها وهو ما يبشر باستمرار وتيرة النمو لقطاع الخدمات المصرفية والقروض المشتركة خلال عام 2018. فيما يتعلق بتقديم التمويل اللازم لتلك المشروعات بالإضافة إلى ذلك، فإنه ثمة مجموعة من العوامل المتمثلة في تقويد معدلات السيولة على المستوى العالمي والاتجاه التصاعدي في هوامش أسعار الفائدة على القروض نتيجة لاحتتمالية رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الأمريكي وتقييد سياسة التيسير الكمي من قبل البنك المركزي الأوروبي وكذلك استمرار التطورات الاقتصادية العالمية ومن المتوقع أن تؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة إلى تعزيز الربحية الكلية ومعدلات النمو لدى القطاع خلال السنوات القادمة.

وسوف يسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة جاهداً إلى تعزيز ورفع أدائه المتميز الذي هو بمثابة القوة الدافعة لكافة أنشطة أعماله والتي يستمدّها من خلال مشاركته في تقديم التسهيلات الائتمانية، مع العمل على اقتناص الفرص وإجراء تحليل شامل لنسبة العائد مقابل المخاطر. كما سيعمل القطاع على تحديد مصادر وروافد جديدة محتملة لتحقيق الإيرادات للبنك مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية بصفة مستمرة داخل القطاع.

إدارة الخزينة

انصب تركيز إدارة الخزينة خلال عام 2017 على إدارة موجودات ومطلوبات البنك وفقاً لأطر زمنية محددة مع التحكم في التكاليف، كما تمكنت الإدارة من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المحافظ ذات الأصول السائلة عالية الجودة وتلك المتعلقة بالاستثمار في سندات الشركات. ووفقاً لتعليمات بازل 3 بشأن المحافظة على نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR، فقد نجحت إدارة الخزينة في إنشاء محفظة محددة الأهداف تضم أصول مقومة بعملات مختلفة.

كما قامت إدارة الخزينة بتعزيز أدائها القوي في الأسواق المحلية والعالمية واستغلال ذلك في تمويل الميزانية العمومية للبنك وإدارة مخاطر انكشافات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. وبفضل الاستراتيجيات المتبعة من قبل إدارة الخزينة والمتمثلة في التحول من استقطاب الودائع قصيرة الأجل إلى الودائع طويلة الأجل وإضافة مصادر جديدة للاقتراض بتكلفة منخفضة والتحوط في الوقت المناسب ضد المخاطر المتعلقة بالفجوات في أسعار الفائدة والتمويل باستخدام المشتقات المالية (عمليات مقايضة أسعار الفائدة / عمليات المقايضة المتعلقة بالقطع الأجنبي)، تمكنت الإدارة من تحقيق معدلات ربحية جيدة.

وتعمل إدارة الخزينة من خلال منظومة تقوم بتوظيف أحدث التقنيات وخدمات الاتصال والتواصل الحديثة للتعامل مع كافة المنتجات المالية الرئيسية بما يتماشى مع احتياجات العملاء وإدارة مواردها مع الالتزام التام بالمتطلبات الرقابية.

ويعمل لدى إدارة الخزينة عدد من المتداولين المهنيين من أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى إدارة الخزينة من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي:** ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.

- **مكتب سوق النقد:** ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة.

- **مكتب خدمة الشركات:** ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.

وتواصل إدارة الخزينة اهتمامها نحو الاستثمار في سندات الشركات بهدف تنويع فئات الأصول ومن ثم تعزيز عائد المحفظة الاستثمارية.

ومما لاشك فيه فإن فاعلية وكفاءة النظم والعمليات والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى إتباع أحدث وسائل التكنولوجيا كان له أكبر الأثر في استمرار نجاح وإدارة الخزينة.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أهمية العمل الدائم على إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطته أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله: يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات. ويناط إلى موظفين محددين لدى قطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك.

وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر وتتمثل تلك الوحدات في **وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار** التي تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك وهي قطاع الائتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة ومن ضمنها تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار وكذلك التحليل اللاحق لمخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري. كما تضطلع وحدة مراجعة الائتمان بمسؤولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. بالإضافة إلى ذلك، **تقوم وحدة الرقابة** - التي تعد جزءاً من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار - بالتحقق من الأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان ومتابعتها بصفة يومية ومستمرة للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية.

ومن ضمن تلك الوحدات الفرعية أيضاً **وحدة المخاطر التشغيلية** التي يناط إليها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي تم رفع تقارير بشأنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر وإعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة. وقد نجح القطاع خلال شهر أبريل 2017 في إجراء الاختبار المتعلق بخطة مواصلة الأعمال على نطاق البنك.

أما بالنسبة لوحدة إعداد وتحليل سياسات المخاطر، فإن هذه الوحدة تتولى مسؤولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية، كما يناط إليها أيضاً مسؤولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك لبحثها خلال الاجتماعات الدورية لتلك اللجان. وقد تم إجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات. وكذلك تتولى الوحدة مسؤولية تحليل مؤشرات وأداء جميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف تحديد الأسهم التي تم إدراجها ضمن قائمة الضمانات المقبولة بالإضافة إلى تحديد متطلبات التغطية بالضمانات المعمول بها لدى البنك. كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري يتناول بالتحليل

المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك تقوم بإعداد تحليل نصف سنوي يتضمن مزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بتحديد ومتابعة الوحدات القياسية المرتبطة باستراتيجيه المخاطر والتي تتضمن مختلف المعايير والقياسات المستخدمة في قياس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات الفرعية **وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات** المناط إليها مسؤولية ضمان توافر معايير الأمان لكافة المعلومات والأجهزة لدى البنك تجاه المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة. كما تعمل وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات على ضمان تطبيق أدوات ومعايير الأمن والأمان والضوابط الرقابية المتعلقة بالدخول على نظم المعلومات لدى البنك وذلك بهدف حماية المعلومات المتوافرة لدى البنك ضد الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في أمان.

هذا بالإضافة إلى وحدة مكافحة غسيل الأموال التي أصبحت تعمل بتبعية وظيفية لقطاع إدارة المخاطر اعتباراً من فبراير 2017، حيث تضطلع بمسؤولية فحص المعاملات الداخلية والخارجية ومراقبة ومتابعة المعاملات المالية المتعلقة بحسابات العملاء لدى البنك. كما تتولى الوحدة مسؤولية إجراء التحريات اللازمة بشأن الأعمال المشبوهة وإحالتها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية KFIU إذا تطلب الأمر ذلك. وكذلك يناط إلى الوحدة مسؤولية إدارة كافة الأمور المتعلقة بالاستبيانات والاستفسارات ومبدأ "اعرف عميلك" الواردة من البنوك المراسلة للبنك، بالإضافة إلى القيام بأعمال الفحص اللازمة حول العملاء الجدد للتأكد عما إذا كان هؤلاء العملاء مدرجين ضمن أي من قوائم العقوبات / المحظور التعامل معهم.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

تطبيق المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية

شارك القطاع وبشكل فعال خلال عام 2017 في مشروع تطبيق المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية والذي له دور هام في تطوير النماذج والإجراءات والسياسات ذات الصلة بتحديد وقياس التصنيفات المتعلقة بنماذج Point in time-PIT واحتمال التعثر / التخلف عن السداد Probability of Default-PD والخسائر الناجمة عن التعثر Loss Given Default-LGD لكافة المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه. كما كان للقطاع دوراً هاماً في تطوير القواعد اللازمة لوضع وإعداد المعايير والتعريفات ذات الصلة مثل الانكشاف عند التعثر Exposure At Default ومعامل التحويل الائتماني Credit ConVersion Factor لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ECL وفقاً لمتطلبات المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية. وكذلك كان للقطاع دوراً هاماً في تقديم المساعدة بشأن تطبيق واستخدام مجموعة ملائمة من البرامج الجاهزة التي تم اختيارها من خلال تقييم عدد مناسب من مزودي النظم والبرامج والتأكد من تهيئة تلك البرامج وإجراء الاختبارات وأعمال الفحص اللازمة لها على النحو الملائم.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة قبل منح الائتمان. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني

وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافذة للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافذة للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج تصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين والذي تم تحديثه ويتم التأكد من صلاحيته وجدوى تطبيقه بواسطة جهات استشارية خارجية تتمتع بمهنية عالية. ويتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر والتخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة / المجموعة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

(ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركيزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. وقد قام البنك - خلال العام وبالتماشي مع التغييرات والتعديلات المقترحة من قبل بنك التسويات الدولية بشأن احتساب مخاطر السوق - بتعديل عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق حيث يتم الآن احتساب رأس المال الداخلي من خلال "الخسائر المتوقعة" بدلاً من "القيمة المعرضة للمخاطر".

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

(ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات السيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

(د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمولات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

(هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحفوظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات وتوفر وتقديم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات جهودها خلال عام 2017 للعمل على تحقيق أحد أهداف البنك المتمثلة في بناء وترسيخ علاقات وطيدة مع العملاء، حيث قامت الإدارة بتطوير وتحديث نظم التكنولوجيا والمعلومات وذلك حتى ينعكس طابع التميز والتفرد الذي يتسم به البنك ويتجسد في قناعة العملاء بالخدمات المتطورة التي يقدمها البنك لهم. وتحقيقاً لهذا الهدف، قامت الإدارة بتطبيق النظم التالية:

– أجهزة السحب الآلي الذكية (السحب والإيداع)، إذ أصبح وبإستطاعة العملاء من خلال تلك الأجهزة، سحب وإيداع الأموال بالمبالغ التي يرغبون بها، وكذلك تقبل تلك الأجهزة فئات النقود الأقل من دينار وكذلك الأوراق النقدية من فئة الدينار والخمسة دنانير. هذا، وقد تم تطوير البرامج الخاصة بتلك الأجهزة على المستوى الداخلي للبنك وإجراء الاختبارات اللازمة بشأنها وهو ما أدى بدوره إلى توفير مبالغ كبيرة للبنك يمكن استخدامها للاستثمار في أعمال أخرى تدر على البنك المزيد من الأرباح.

– تم تطوير النظم الخاصة بالأجهزة التي يتعامل معها العملاء بشكل مباشر لإضافة وتقديم مزيد من الخدمات التي تساعد العملاء على إجراء معاملاتهم بأنفسهم وبقدر بسيط من المساعدة المقدمة من موظفي البنك، وهو ما ترتب عليه تقليل عدد الموظفين بالفروع وكذلك تشجيع العملاء على إجراء معاملاتهم بأنفسهم وباستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

• يتم إجراء عملية فتح الحساب من قبل العميل وبقدر بسيط من المساعدة التي يتم تقديمها له من قبل موظف الخدمات المصرفية الإلكترونية.

• يتم توفير خدمة تسمح للعملاء إصدار أو إلغاء البطاقات المسبقة الدفع بأنفسهم.

• عمليات إيداع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى من قبل العميل لا يتم إجرائها من قبل العميل فقط بل تتم أيضاً من خلال نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات KECCS وهو ما يوفر مزيد من السرعة والأمان لتلك العمليات.

• تم تطبيق نظام Gemalto لمساعدة العملاء في الحصول على بطاقتهم عند فتح حساباتهم.

– التحسينات على التطبيقات الخاصة بالخدمات المتوفرة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.

• تطبيق نظام توثيق بصمة الإصبع للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وهو ما ساعد على تعزيز السمات الأمنية للتطبيقات المتعلقة بتلك الخدمة.

• القدرة على إيقاف أو تفعيل بطاقات الخصم من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت والخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال، وهو ما يتيح الفرصة للعميل لتجنب أي خسائر قد يتكبدها في حالة ضياع أو فقدان البطاقة. وفي حالة احتياج العميل لإيقاف بطاقته لظروف وأسباب طارئة، فإنه يتم تيسير واختصار الإجراءات المتعلقة بإيقاف بطاقته.

• تم تحسين السمات الأمنية لكي تحول دون سرقة البيانات الخاصة ببطاقات العملاء.

• تم تطبيق نظام العمل بالبطاقات غير التلامسية لتوفير أكبر قدر من الراحة للعملاء.

• تطوير المنصة الإلكترونية لخدمة الدفع الفوري instapay التي تمكن العميل من تحصيل الأموال من الآخرين والذين ليسوا بالضرورة أن يكونوا من عملاء البنك.

- وفيما يلي أدناه البرامج والنظم الداخلية التي تم تطبيقها لتعزيز مستوى الإنتاجية والالتزام بالمتطلبات الرقابية:

- تم تطبيق نظام الحضور بهدف توحيد آلية حضور الموظفين إلى العمل وتمرير الرواتب، ويستطيع البنك أيضاً من خلال هذا النظام التحكم في دخول الموظفين إلى الإدارات / القطاعات التي تمثل أهمية خاصة بالبنك حيث يتم السماح بالدخول فقط للموظفين الذين يتطلب عملهم ذلك.
- تم تطبيق النظام الخاص بخدمة التسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء STP وهو ما أدى بدوره إلى سهولة تمرير رسائل السويفت من نظام Swift Lite 2 إلى قواعد البيانات اللازمة لتمرير تلك الرسائل.
- تم تطبيق خدمة سويفت للابتكار في المدفوعات العالمية Swift GPI لتحسين عملية متابعة ومراقبة التحويلات المالية التي يتم إجرائها من قبل عملاء البنك إلى البنوك الأخرى داخل وخارج الكويت.
- تم تطبيق النظام الخاص بمعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية للالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية بشأن إعداد ورفع التقارير اللازمة حول هذا المعيار.

قطاع العمليات

لقد كان عام 2017 عاماً مميزاً لقطاع العمليات حقق خلاله العديد من الإنجازات وإجراء مجموعة من التحسينات على عدد من العمليات والإجراءات الأساسية داخل الوحدات والأقسام التابعة للقطاع. وقد نجح القطاع في إدارة وتعزيز الكفاءة التشغيلية العامة لكافة العمليات عن طريق تحقيق أعلى مستويات الأداء والتشغيل وتيسير كافة إجراءات العمل ومتابعة ومراقبة النظم والإجراءات المعمول بها لدى القطاع، وهو ما ساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لإدارات النشاط بالبنك وانعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة للعملاء.

مركز إدارة النقدية

يقوم مركز إدارة النقدية بالتأكد من توافر النقدية للعملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.

وقد نجح مركز إدارة النقدية في توفير كميات كبيرة من النقد لتعبئة أجهزة السحب الآلي خلال الفترات التي تشهد كثافة في عمليات السحب النقدي مثل أوقات صرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، وقد تمكن المركز من تحقيق ذلك من خلال العمليات الموحدة لتعبئة وتغذية أجهزة السحب الآلي وعمليات الترسيد والتسوية اليومية للنقد.

ويتمتع عمل مركز إدارة النقدية لساعات طويلة وكذلك يعمل المركز في العطلات الرسمية لتيسير وتلبية متطلبات العملاء المتعلقة وتوفير النقدية لهم.

وحدة الرقابة على تمرير العمليات

نجحت هذه الوحدة المركزية في إدارة العمليات المتعلقة بالعديد من المعاملات المالية التي يتم إجرائها من خلال البرامج والنظم وقواعد البيانات اللازمة لتمرير تلك المعاملات.

نجح البنك في تيسير وأتمتة العديد من المعاملات بهدف تقليل وقت انتظار العملاء للحصول على الخدمة المطلوبة وتحسين كفاءة تمرير المعاملات. كما تم إجراء المزيد من التحسينات على عدد من العمليات بضمها تحويلات السويفت، تمرير الشيكات الواردة والصادرة من خلال نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات KECCS الذي تم تطبيقه بناءً على توجيهات وتعليمات بنك الكويت المركزي، فتح حسابات للشركات، وضع الضوابط المتعلقة بالتعليمات المستديمة وتمريرها، وضع الضوابط الخاصة بالضمانات، عمليات دفع الرواتب، التحويلات المالية بين الحسابات، عمليات دفع الرسوم الجمركية، مدفوعات البطاقات الائتمانية وحفظ سجلات بطاقات الائتمان، وتسوية الحسابات وتمرير عمليات السداد.

كما تم تطبيق عمليات الميكنة/ الأتمتة بشأن الإيداعات التي تتم على حسابات العملاء بمبالغ كبيرة مقابل تأكيد عمليات الإيداع من خلال البنوك المراسلة، وكذلك بخصوص الأموال التي تتم إعادة تحويلها إلى البنوك المحلية. كما تم تفعيل الأتمتة والميكنة للعمليات المرتبطة بإعداد وتمرير رسائل السويفت المتصلة بالتعليمات المستديمة للوزارات وعملاء البنوك المحلية الأخرى، وهو ما ساهم في الحد من التدخل اليدوي وتجنب أي تأخير في تمرير المعاملات.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بإجراء تحسينات على عمليات التسوية / المطابقة المتعلقة بعمليات السحب والإيداع النقدي والعمليات التي تتم باستخدام بطاقات الخصم وهو ما ساعد بدوره في تقليل الوقت اللازم للتعامل مع الشكاوى/ الاعتراضات التي قد ترد من قبل العملاء بخصوص معاملاتهم.

وتحرص الوحدة وبشكل مستمر على تحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية وتيسير إجراءات العمل ومتابعة ومراقبة النظم والإجراءات المعمول بها لدى القطاع وهو ما من شأنه أن يساعد على تحقيق الكفاءة على مستوى قطاع العمليات بشكل عام.

وحدة مركز الاتصال

نجحت هذه الوحدة في تقديم الدعم اللازم لكافة الاتصالات والاستفسارات الواردة من العملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع وذلك من خلال خدمة المكالمات الصوتية والمرئية.

تم استحداث خدمة المساعدة لمعاودة الاتصال بعملاء الخدمات المصرفية الشخصية المميزة حسب أولوية ورود مكالماتهم إلى وحدة مركز الاتصال والتي تم إعدادها خصيصاً لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية المميزة "Premier Callback Assist" حيث تم استحداث نظام انتظار خاص لهؤلاء العملاء.

وسعيًا نحو تحسين كافة الآليات والوسائل المتبعة للإبقاء على العملاء وتحقيق الرضا التام لهم وتعزيز مستوى الولاء لديهم تجاه البنك، فقد تم استحداث خدمة التجاري للمساعدة في معاودة الاتصال "Al-Tijari Callback Assist".

كما تم تحقيق أعلى مستويات الكفاءة عن طريق تحديد أوقات الذروة والأوقات التي ينخفض فيها حجم المكالمات وذلك للتعامل معها بالشكل الملائم.

إدارة إعداد أدلة الإجراءات

تمكنت الإدارة من استكمال وإصدار عدد من أدلة الإجراءات الهامة خلال العام وذلك وفقاً لمتطلبات كلاً من الجهات الرقابية وإدارات النشاط (وحدة الخدمات التجارية وإدارة الخزينة ووحدة مركز الاتصال وإدارة شؤون الائتمان وإدارة الجودة وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد).

وحدة الخدمات التجارية

تعد وحدة الخدمات التجارية إحدى الوحدات الفنية المتخصصة داخل قطاع العمليات والتي يعمل بها مجموعة من الموظفين المدربين وبشكل متخصص في إدارة الأمور والنواحي المتعلقة بكتب الاعتماد المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير وخطابات الضمان وكذلك السندات الواردة للحصول. كما قامت الوحدة بتطبيق مفهوم يعتمد على إلمام الموظفين بكافة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء بما يمكن أي من الموظفين من إنجاز أي من مهام وحدة الخدمات التجارية.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

تضطلع إدارة عمليات الخزينة والاستثمار بمسؤولية تمرير معاملات الأسواق المالية مثل سوق القطع الأجنبي وسوق النقد والمعاملات المتعلقة بالمشتقات المالية والأنشطة الاستثمارية ومراقبة الضمانات وإدارة عمليات المقايضة المتعلقة بالقطع الأجنبي وعمليات مقايضة أسعار الفائدة والتي تتطلب مهارات فنية عالية للقيام بتلك المهام. وتضطلع إدارة عمليات الخزينة والاستثمار بدور رئيسي في دعم إدارة الخزينة. وتتواصل الإدارة بشكل دائم ومستمر مع إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك والجهات الخارجية المزودة للنظم التكنولوجية لتحقيق أقصى قدر من كفاءة النظم التشغيلية. هذا، وقد نجحت الإدارة - من خلال جهودها المستمرة نحو إيجاد بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية - في تطبيق نظام واجهة استخدام الشاشة screen based interface وتيسير عمليات حفظ السجلات المتعلقة بالتسويات المرتبطة بنشاطات الخزينة والاستثمار عن طريق شبكة البنك الإلكترونية وهو ما ساهم بدوره في تسهيل أعمال التدقيق والالتزام فيما يتعلق بحفظ تلك السجلات.

إدارة شؤون الائتمان

تعد إدارة شؤون الائتمان إحدى الوحدات الهامة للبنك، وبناءً على ذلك فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً تجاه دقة تحديث العمليات والإجراءات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية وإعداد وتوفير المستندات الائتمانية المتعلقة بعملاء البنك. ويواصل البنك جهوده نحو ميكنة العمليات والإجراءات المرتبطة بإدارة شؤون الائتمان والحد من الأعمال اليدوية بالنسبة للمهام والأعمال المرتبطة بها حتى يتم تزويد قطاع الائتمان التجاري بالمعلومات والمستندات الائتمانية اللازمة في الوقت المناسب. وقد قامت الإدارة خلال عام 2017 - بالتنسيق مع إدارة تكنولوجيا المعلومات - ببذل جهود مكثفة لحماية حقوق البنك وذلك من خلال تطوير آليات إعداد التقارير المتعلقة بالضوابط الرقابية.

إدارة الموارد البشرية

تعمل إدارة الموارد البشرية من خلال رسالتها الرامية إلى "اجتذاب واستبقاء الموظفين أصحاب الكفاءات وتطوير إمكاناتهم ومهاراتهم والتأكد من تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بشكل فعال وعلى أساس عادل".

وإعمالاً لهذه الرسالة، تلتزم إدارة الموارد البشرية بمواصلة جهودها نحو إضفاء المزيد من التحسينات على الأداء وتحقيق أفضل مستويات الجودة والتميز والكفاءة في أداء مهامها ومسؤولياتها وذلك بما يتماشى مع رسالتها الهادفة إلى تعزيز وتطوير كافة النواحي المتعلقة بالموارد البشرية بالبنك.

وفي هذا السياق، قامت الإدارة بتنفيذ العديد من المبادرات خلال عام 2017 بهدف ترسيخ وتعزيز ثقافة سليمة تهدف إلى تنمية قدرات وإمكانات موظفي البنك من أجل تحقيق المزيد من التقدم الوظيفي.

الدورات التعريفية والتثقيفية لموظفي البنك

حرصاً منها على تيسير انخراط الموظفين الجدد مع زملائهم داخل البنك وعلى انسيابية العمل بالبنك وكذلك تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بسهولة ويسر، قامت إدارة الموارد البشرية بتنظيم دورات تعريفية وتثقيفية مدتها يوم واحد لتزويد الموظفين الجدد بنبذة مختصرة حول البنك وأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإنجازات الأساسية التي حققها البنك بالإضافة إلى تعريفهم بالسياسات الداخلية وأسس ومبادئ السلوك المهني المعمول بها لدى البنك. كما باشرت الإدارة في تحديث "دليل الموظفين" لموظفي البنك الحاليين والجدد والذي سوف يسلط الضوء على أهم السياسات والإجراءات وقواعد ونظم العمل الأساسية بالبنك.

بوابة التعلم الإلكتروني "THABER"

في إطار حرصها على تعزيز ثقافة التعلم والتطور بالبنك وإتاحة الفرصة للموظفين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم الوظيفية، قامت إدارة الموارد البشرية - بالتعاون مع إحدى الجهات الدولية المتخصصة في تزويد نظم وبرامج التعلم الإلكتروني - بإطلاق بوابة التعلم الإلكتروني "THABER" التي تضم مكتبة إلكترونية تشتمل على مجموعة مختارة من الموضوعات التي تنمي المهارات السلوكية والمعرفية لدى الموظفين.

التعلم والتطوير

واصلت وحدة التعلم والتطوير جهودها نحو تنفيذ المبادرة التي تم إطلاقها في عام 2016 بشأن إدارة الكوادر والكفاءات لدى البنك وذلك عن طريق تقديم منهجية تعليمية متميزة لموظفي البنك من ذوي الكفاءات العالية والتي تتضمن تنظيم برامج ودورات تدريبية مميزة في قاعات تدريب مجهزة بأحدث الإمكانيات ووسائل التدريب بالإضافة إلى وحدات نظم التعلم الإلكتروني وذلك بهدف تعزيز وتطوير وتنمية المهارات الاحترافية لتلك الكوادر والكفاءات.

التوسع في نظم وآليات عملية التوظيف

ساهمت هذه المبادرة في تعزيز أسس وآليات التوظيف لدى البنك عن طريق استخدام منصات التوظيف الحالية بالإضافة إلى استخدام النظم التكنولوجية الحديثة من أجل تحسين كفاءة وفعالية نظم وآليات التوظيف والنتائج ذات الصلة بها.

• قامت وحدة التوظيف بتطبيق نظام التوظيف الإلكتروني لإتاحة الفرصة للباحثين عن عمل لدى البنك لتقديم طلبات التوظيف عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك مع حفظ السير الذاتية المقدمة من قبلهم بشكل آلي في قاعدة البيانات لدى وحدة التوظيف.

• كما قامت وحدة التوظيف باستخدام قواعد البيانات الإلكترونية/عبر الإنترنت (المتاحة على الموقع الإلكتروني Bayt.com وموقع لينكد إن LinkedIn - أحد مواقع التواصل الاجتماعي والذي يستخدم أساساً كشبكة تواصل مهنية) ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي لإتاحة عدد كبير من السير الذاتية الإضافية وفقاً لمتطلبات التوظيف المحددة من قبل البنك.

برامج المكافآت

تماشياً مع سعي البنك الدائم وجهوده المتواصلة لتعزيز الدافعية ورفع الروح المعنوية لدى الموظفين وتقدير جهودهم المبذولة لتحقيق نتائج مميزة، قامت إدارة الموارد البشرية بإعداد برامج المكافآت لتعزيز وتدعيم هذا التوجه.

وسوف تستمر إدارة الموارد البشرية في الاستثمار في العنصر البشري إدراكاً منها بأن موظفي البنك هم أهم أصوله.

إدارة التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف، وبصورة مستقلة، على كفاءة وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية بالبنك ومدى التزام البنك بالإجراءات والسياسات واللوائح المنظمة لأعماله. كما تقوم الإدارة بالإشراف على مدى التزام البنك بالمتطلبات الرقابية وكذلك مدى فعالية سياسة إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها.

ومن هذا المنطلق، فإن لدى البنك بنية أساسية راسخة للتدقيق الداخلي من خلال إدارة تدقيق داخلي تمتلك كفاءات وخبرات عالية يعهد إليها مسؤولية إجراء الاختبارات والتقييمات الموضوعية والمستقلة لكافة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالبنك وتضمن التزام وحدات الأعمال والتشغيل بالسياسات والإجراءات الداخلية والمتطلبات الرقابية والقانونية. كما تعمل إدارة التدقيق الداخلي عن كثب لتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة للأنشطة التشغيلية وجودة الخدمات.

منذ بداية عام 2015، تعمل إدارة التدقيق الداخلي على توطيد أواصر التعاون وعلاقات العمل مع كافة قطاعات النشاط بالبنك، مع المحافظة على التوازن المطلوب بين تعزيز الضوابط الرقابية على أنشطة الأعمال وإسداء النصيحة وتقديم المشورة والدعم بما ينعكس إيجاباً على أنشطة أعمال البنك.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة البنك بالخدمات الاستشارية بشأن العديد من الأمور المتعلقة بالبيانات المالية والأعمال التشغيلية وأنشطة الأعمال والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبنك.

من ناحية أخرى، فإن إدارة التدقيق الداخلي تحرص دائماً على تأسيس علاقات عمل جيدة تتسم بالشفافية والنزاهة مع كافة قطاعات الأعمال وأصحاب المصالح في كافة مراحل التدقيق من خلال عقد العديد من الاجتماعات والمناقشات مع تلك الإدارات بدءاً من مرحلة التخطيط للتدقيق ووصولاً إلى مرحلة إعداد ورفع التقارير الخاصة بنتائج التدقيق.

وتؤمن إدارة التدقيق الداخلي بأهمية التعلم المستمر لموظفيها لاكتساب المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بكفاءة وفعالية وكذلك تشجيعهم على الالتحاق بالبرامج التدريبية والحصول على الشهادات المهنية المعتمدة في مجال التدقيق الداخلي.

إدارة الالتزام والحوكمة

إدارة الالتزام والحوكمة إدارة مستقلة تتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتعمل بشكل أساسي على تجنب البنك من أية مخاطر مرتبطة بعدم الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المحلية والمتمثلة بشكل أساسي في بنك الكويت المركزي، وذلك من خلال التحقق بشكل مستمر من أن النظم الداخلية والسياسات في البنك تتوافق وتلبي متطلبات الجهات الرقابية. كما تعمل الإدارة كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، كما تعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الرقابية وأية موضوعات ذات صلة، فضلاً عن تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. وتقوم الإدارة بإعداد التقارير الدورية بشأن وضع الالتزام والحوكمة في البنك وتقديمها إلى لجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة مع التوصيات اللازمة. وتقوم الإدارة بمهامها من خلال وحدة الالتزام ووحدة الحوكمة.

وحدة الالتزام:

وهي معنية بمتابعة مدى إلتزام البنك بتعليمات ومتطلبات الجهات الرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنب البنك لأي مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام، وذلك من خلال قيامها بما يلي:

- مساعدة الإدارات / الوحدات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح وتفسير وتوضيح تعليمات الجهات الرقابية.
- إعداد وتحديث سياسة الإلتزام الخاصة بالبنك.
- مراجعة النظم الداخلية والسياسات للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية.
- التنسيق بين مراقب الحسابات الخارجي والإدارات / الوحدات المختلفة في البنك فيما يتعلق بفحص نظم الرقابة الداخلية.

- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتصل بالالتزام.
- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تمت من قبل الإدارات / الوحدات المختلفة في البنك بشأن أية مخالفات / ملاحظات مثارة من قبل الجهات الرقابية.
- تطبيق متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا).
- تطبيق متطلبات الإتفاقية متعددة الأطراف بشأن تبادل المعلومات المالية للأغراض الضريبية والموقعة من دولة الكويت.

وحدة الحوكمة:

- وهي معنية بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية في مجال قواعد الحوكمة السليمة، حيث تقوم الوحدة بمتابعة والتحقق من مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتتضمن مهام الوحدة ما يلي:
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق تعليمات ومتطلبات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة.
- مراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية.
- التعامل مع كافة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة.
- التحقق من مدى إستيفاء الشركات التابعة لمتطلبات الحوكمة.
- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتصل بالحوكمة والإفصاح.
- هذا وخلال عام 2017 قامت الإدارة بالتعامل بعض المتطلبات الجديدة ومنها ما يلي:
- تنفيذ متطلبات الإتفاقية متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المالية للأغراض الضريبية الموقعة من قبل دولة الكويت والقرارات الوزارية المحلية الصادرة بشأنها، وقد شملت هذه الجهود إعداد نماذج فتح الحسابات ومعرفة العملاء Know Your Customer والتصديق الذاتي (self certification) وغيرها من الإجراءات المعمول بها في البنك. وتم تكليف أحد مكاتب التدقيق المدرجة في قائمة مدققي الحسابات المعتمدين لدى وزارة المالية لغرض المصادقة على التقارير والشهادات الخاصة بمعايير الإبلاغ المشترك وفق متطلبات القرارات الوزارية الصادرة في هذا الخصوص.
- الإلتزام بتطبيق قرارات وتعاميم هيئة أسواق المال وبورصة الكويت التي صدرت خلال العام والخاصة بإستحقاقات الأسهم (الإجراءات المؤسسية) وذلك تطبيقاً لنظام ما بعد التداول (المرحلة الإنتقالية الأولى)، فضلاً عن التعامل مع نظام الإفصاح الإلكتروني المعمول به لدى البورصة.

الإدارة القانونية

الإدارة القانونية بالبنك هي إحدى أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاظم دوره باضطراد، لذا فإن الإدارة القانونية بالبنك تمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منها بشكل محترف، وبالسعة الممكنة وهو ما تجلّى واضحاً على نحو متكرر خلال عام 2017.

وتهدف الإدارة القانونية إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

وقد حققت الإدارة القانونية - بوحداتها التابعة - الأهداف الموضوعية لها لتحصيل مبالغ مالية من المديونيات المتعثرة خلال العام المذكور.

كما تحرص الإدارة القانونية على توفير الدقة والسرعة والحدثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولوياتها، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرّف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً تسعى الإدارة القانونية بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

فضلاً عن التزام الإدارة بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً لا يغيب عن بال الإدارة هدف لا يقل أهمية عن الأهداف المتقدم ذكرها، وهو الإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

واصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة خلال عام 2017 جهودها المكثفة لإبراز الوجه الاجتماعي للبنك ودوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن هذا المنطلق، واصلت الإدارة تواصلها مع كافة مؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم الرعاية والدعم للعديد من الفعاليات المجتمعية التي تهدف إلى خدمة كافة شرائح المجتمع.

هذا، وقد برز الدور والنشاط الفعال لإدارة الإعلان والعلاقات العامة خلال العام 2017 من خلال المشاركة والرعاية التي قدمها البنك للعديد من الأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها، إيماناً من البنك أنه جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع الكويتي وأن دعم علاقة البنك المجتمعية مع كافة مؤسسات المجتمع المدني هو النجاح الحقيقي الذي يسعى له الجميع على حد سواء.

وفي مبادرة جديدة ضمن أنشطة البنك المرتبطة بحماية البيئة، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة برعاية حملة "فلنجعل من الصحراء واحة" تحت شعار "فلنكن أبطالاً" والتي هدفت إلى التوعية بأهمية الحفاظ على نظافة البيئة البرية وزرعها بالنباتات وجعلها خضراء، وذلك بالتعاون مع الجمعية الكويتية لحماية الحيوان وبيئته، وجاءت هذه الخطوة استكمالاً لحملته السابقة الخاصة بتنظيف الشواطئ التي تم إطلاقها في وقت سابق ضمن برامج حماية البيئة البحرية والبرية.

لقد كان لإدارة الإعلان والعلاقات العامة دوراً فعالاً في مجال الرعاية والدعم والمساهمة في كافة الفعاليات المجتمعية والإنسانية على مدار السنة وقد تجلّى هذا الدور خلال شهر رمضان الفضيل والذي حفل بالعديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية التي نظمها البنك ومن أبرزها حملة "ساهم بمصحف ينير حياة كفيف" بهدف المساهمة في طباعة مصاحف بطريقة "برايل" للمكفوفين وذلك بالتعاون مع جمعية المكفوفين الكويتية.

من ناحية أخرى، فإن المبادرة الإنسانية التي تقوم بها الإدارة سنوياً ضمن حملة "هون عليهم" الموجهة لخدمة فئة عمال النظافة والبناء المتواجدين في الشوارع بمواقع عملهم خلال فصلي الصيف والشتاء - تلك الحملة التي حصلت على جائزة المشروع الرائد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي - مازالت تحقق نجاحاً لافتاً وتستقطب العديد من المتابعين على صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وجرياً على عاداته السنوية، قام البنك بإصدار الرزنامة السنوية التي ارتبطت بإحياء التراث الكويتي وأصبحت سمة مميزة ذات طابع خاص بالبنك يقدم البنك من خلالها صورة حية لعادات وتقاليد الآباء والأجداد في الماضي. وعلى نحو مستمر قامت الإدارة بإطلاق حملة "يا زين تراشا" وذلك تجاوباً مع النجاح الكبير الذي حققته هذه الحملة في الأعوام السابقة والرامية إلى إحياء التراث الكويتي القديم وتثقيف جيل اليوم والغد بمآثر الآباء والأجداد حتى يظل الماضي الجميل حاضراً في الأذهان ولا تغيبه عجلة الزمان.

واستكمالاً للفعاليات الإنسانية التي تجسد مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بتنظيم حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم، شارك فيها عدد كبير من موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية. ومثلت هذه الحملة جانباً من العديد من المساهمات التي قدمتها إدارة الإعلان والعلاقات العامة لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وترسيخاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الشاملة، واصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة خلال عام 2017 تقديم الدعم والرعاية لمحافظات الكويت الستة (العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، مبارك الكبير، والجهداء) وذلك بتخصيص مساهمة مالية لكل محافظة يتم انفاقها لدعم مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والرياضية التي تقوم على تنظيمها محافظات الكويت، وذلك إيماناً من البنك بأن نجاح المؤسسة جزء لا يتجزأ من نجاح كيان المجتمع الكويتي.

أما على الصعيد الداخلي فقد واصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة تعاونها المثمر والبناء مع الإدارات المختلفة في البنك من خلال تنظيم الحملات والأنشطة والفعاليات للخدمات المصرفية والعروض التسويقية التي يقدمها التجاري لعملائه باستمرار، ولطالما كان للإدارة أيضاً الدور الإيجابي والبناء في خلق أجواء تسودها المودة والألفة بين جميع العاملين وذلك من خلال تنظيم الإحتفالات بالعيد الوطني والتي شارك بها جميع المسؤولين والموظفين للتعبير عن مدى سعادتهم بهذه المناسبة العزيزة على قلوب الجميع.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري الكويتي في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة فقد أصدرت إدارة الإعلان والعلاقات العامة كتيب خاص يتضمن جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية المتنوعة التي قامت الإدارة بتنظيمها ورعايتها والمساهمة فيها خلال العام 2017.

قواعد ونظم الحوكمة



أولاً: مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2017 إستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته مستهدفاً التطبيق الفعال للتعليمات والمعايير الصادرة بشأن قواعد الحوكمة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تم إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

كما يحرص البنك التجاري الكويتي على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والبورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة الموجز والمعتمد لدى البنك.

ثانياً: حصص الملكية

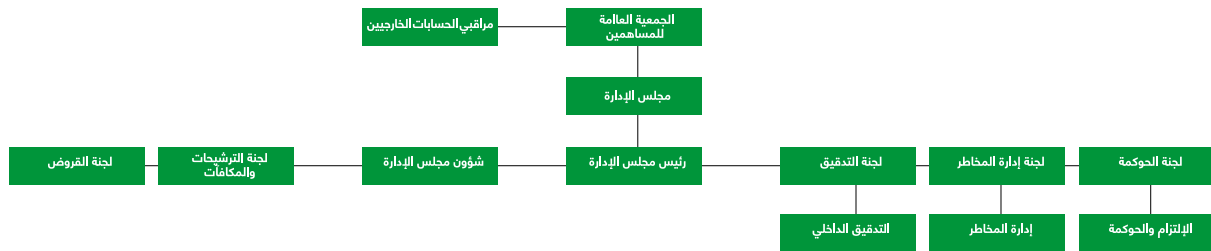
فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك من واقع سجل المساهمين كما في نهاية عام 2017:

23.221 %

شركة الشرق القابضة

ثالثاً: هيكل الحوكمة

تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة في البنك أشكالاً من الرقابة الفعالة على أنشطة البنك بما يحقق الحوكمة الرشيدة. ويتم مراجعة هذا الهيكل وتحديثه بشكل دوري ليعكس أية تطورات تحدث في هذا المجال. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة في البنك.



رابعاً: مجلس الإدارة ومسئوليته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتكون مجلس الإدارة من عشرة (10) أعضاء تم إنتخابهم من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات والخبرات والمهارات المتخصصة، حيث يمتلك مجلس الإدارة قدراً كافياً من المعرفة والخبرة ذات الصلة بالأنشطة المالية متضمناً ذلك مجالات التمويل و المحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية، بالإضافة إلى المعرفة في مجالات التخطيط الإستراتيجي، الحوكمة، إدارة المخاطر، نظم الرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية، فضلاً عن المعرفة المناسبة بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ علي موسى الموسى – رئيس مجلس الإدارة

كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة عام 1970 من الجامعة الأمريكية / بيروت. وتمتد خبرة السيد / علي الموسى إلى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها:

- وكيل وزارة التخطيط المساعد لشئون التخطيط من عام 1976 إلى عام 1982.
 - أسس الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية سنة 1984 وتولى إدارته من عام 1984 إلى عام 1992.
 - نائب محافظ بنك الكويت المركزي من عام 1992 إلى عام 1998.
 - وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من عام 1998 إلى عام 1999.
- بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان، كعضوية المجلس الأعلى للتخطيط، مجلس كلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية (جامعة الكويت)، ولجنة تنمية الصناعة، والمجلس الأعلى للتعليم، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) وغيرها، فضلاً عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمنتديات المعنية بقضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- كما شغل السيد / علي الموسى عضوية عدة مجالس إدارات بنوك وشركات ومؤسسات داخل دولة الكويت وخارجها، وهو حالياً عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة.
- وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد / علي الموسى يرأس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح – نائب رئيس مجلس الادارة

كويتي حاصل على بكالوريوس إقتصاد وتمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في الإدارة عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، وقد شغل الشيخ/ أحمد الصباح الوظائف التالية خلال عمله:

- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى 2003.
 - محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 إلى 2010.
 - مدير إستثمار في شركة التجاري للإستثمار من عام 2010 إلى 2012.
- ويشغل الشيخ/ أحمد الصباح منصب رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 ونائباً للرئيس منذ 4 أبريل 2015، فإن الشيخ/ أحمد الصباح يتولى رئاسة لجنة الحوكمة وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

كويتي حاصل على بكالوريوس علوم سياسية عام 1966 من جامعة القاهرة / مصر، وتمتد خبرة السيد / عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي، حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي:

- سوريا من عام 1981 إلى عام 1985.
- مصر من عام 1985 إلى عام 1992.

- أسبانيا من عام 1992 إلى عام 1995.
 - لبنان من عام 1995 إلى عام 1998.
 - الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006.
 - سويسرا من عام 2006 إلى عام 2008.
- وقد شغل السيد / عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور (شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 إلى 2007.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 فقد شغل السيد / عبدالرزاق الكندري منصب نائب رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة من 29 أبريل 2012 إلى 4 أبريل 2015، ويتولى حالياً رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي

كويتي حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975، وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل وإستثمار عام 1979 من جامعة وسكانس / الولايات المتحدة الأمريكية.

خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الإستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للإستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد / عبد الرحمن العلي يتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ بدر سليمان الأحمد

كويتي حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 من جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1983 / الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد/ بدر الأحمد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب منها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983 - 1985).
- مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية (بالرياض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
- محلل ميزانيات الشركات / سوق الكويت للأوراق المالية (1985 - 1986).
- نائب مدير إدارة التموين / الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986 - 2002).
- مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007 - 2008).
- مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2010/5/11.
- رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23.
- عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من تاريخ 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنة 2000 وحتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 25 يونيو 2013، فإن السيد / بدر الأحمد يتولى رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري

كويتي حاصل على ليسانس حقوق وشرعية سنة 1986 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1993/1994 من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 من جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف ومناصب منها:

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني (1994 - 2007).
- مستشار سمو رئيس الحرس الوطني (2007 - 2008).

كما شغل الدكتور/ أرشيد الحوري عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للإستثمار خلال الفترة من 2010 إلى 2013، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية وحالياً رئيساً لمجلس إدارتها، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريس بكلية الحقوق / جامعة الكويت خلال الفترة من عام 2012 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد الحوري يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مساعد نوري الصالح

كويتي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 من جامعة سافوك / الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أيضاً زميل في جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية (Harvard University's Center for International Affairs).

ويمتلك السيد/ مساعد خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجال الإستثمارات والإستشارات والعقارات والبنوك وإدارة الشركات.

- يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات.
 - نائب رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة مشاريع الوطنية القابضة.
 - تم تكريمه من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) باعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابة (YGL).
 - عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO) منذ سنة 2004.
 - عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
 - حاصل على خبرة مصرفية مع Banque Baring Brothers و First International Merchant Bank.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد/ مساعد الصالح يشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ حازم مشاري الخالد

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 1996 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة والإئتمان والتحليل المالي.

للسيد/ حازم الخالد خبرة عملية مميزة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية:

- مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم من 2000 إلى 2005.
 - الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد من 2005 وحتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للألبان من 2005 وحتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات للإستثمار العقاري من 2008 وحتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015، فإن السيد/ حازم الخالد يشغل عضوية كل من لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الآنسة/ رشا يوسف العوضي

كويتية حاصلة على البكالوريوس في مجال المحاسبة والمراجعة عام 1992 من جامعة الكويت، كما أنها محاسب قانوني معتمد، متداول أوراق مالية معتمد، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد، ومدقق داخلي معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين.

الآنسة/ رشا العوضي فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الإستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية الوظائف التالية:

- ضابط استثمار في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1992 - 1996).
- ضابط أول في الشركة الكويتية للاستثمار (1997 - 1998).
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (1998 - 1999).
- نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (2000 - 2006).
- نائب الرئيس الأول في يونيكاب للاستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً) منذ 2006 حتى تاريخه.
- مدير عام الشركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية منذ 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً:

- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للاستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها.
- عضوية لجنة الاستثمار في يونيكاب للاستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً).
- عضوية مجلس إدارة اتحاد المدارس الخاصة.

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن الآنسة/ رشا العوضي تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيدة/ منى موسى الصراف

كويتية حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب / قسم اللغة الإنجليزية عام 1987 من جامعة الكويت. لديها خبرة طويلة في العمل المصرفي والمالي بدولة الكويت، حيث شغلت الوظائف التالية:

- مدير العمليات في قسم الخدمات المصرفية في البنك الأهلي الكويتي (1987 - 1992).
- مدير خدمات العملاء في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1993 - 1995).
- رئيس الخدمات المصرفية الخاصة - ومساعد المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان (1998 - 2010).
- استشاري إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الدولي (مايو - سبتمبر 2011).

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن السيدة/ منى الصراف تشغل عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2017

- اعتماد الإستراتيجية وخطة العمل للبنك للفترة (2017 - 2019).
- اعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة (2017 - 2019).
- المراجعة الدورية لإستراتيجية إدارة المخاطر.
- المراجعة المستمرة للهيكل التنظيمي للبنك واعتماد التعديلات عليه.
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة واعتماد المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.
- اعتماد الميزانية التقديرية للبنك.
- اعتماد الإستراتيجية المصرفية الرقمية (2022).
- اعتماد التحديثات التي تمت على النظم الداخلية للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اعتماد التحديثات على السياسات الخاصة بقواعد الحوكمة الرشيدة.
- اعتماد التحديثات على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك.
- اعتماد خطة التعاقب الوظيفي.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومتابعة أعمال تلك اللجان.
- مراجعة أداء المحافظ الإئتمانية والاستثمارية.
- متابعة كافة الملاحظات المثارة من قبل الجهات الرقابية وإتخاذ ما يلزم بشأنها.
- متابعة كافة التطورات المتعلقة بالإجراءات القانونية المتخذة لحفظ حقوق البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2016 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- متابعة تطبيق متطلبات قانون الفاتكا (FATCA) والإتفاقية متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المالية للأغراض الضريبية (CRS) الموقعة من قبل دولة الكويت والقرارات الوزارية المحلية الصادرة بشأنها.
- متابعة تنفيذ متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS9.

خامساً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسئولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس، منها أربع لجان تتولى مسؤولية الإشراف على تطبيقات الحوكمة بمحاورها المختلفة. بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الإئتمانية، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة	
تشكيل اللجنة	• الشيخ/ أحمد دعيح الصباح رئيساً للجنة • السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي • الأنسة/ رشا يوسف العوضي • السيد/ حازم مشاري الخالد
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث دليل حوكمة شامل يتم إعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة كحد أدنى، ونشر موجز بأهم ما يتضمنه الدليل من محتويات وقواعد على الموقع الإلكتروني للبنك. • التحقق من قيام البنك بتطبيق القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة من خلال إجراء مراجعة سنوية لها، ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة. • التحقق من أن تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك يتضمن مدى إلتزام البنك بدليل الحوكمة المعتمد. • إقتراح أي تعديل على النظام الأساسي للبنك مرتبط بنظام الحوكمة. • تحديد دور ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين وإستقلاليتهما. • مراجعة سياسات الحوكمة كميثاق السلوك المهني، إستغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين"، التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، تعارض المصالح، الإفصاح والشفافية، الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2017	• مراجعة مستمرة لدليل الحوكمة في البنك والتحقق من الإلتزام بما جاء فيه. • مراجعة فهرس دليل الحوكمة الشامل. • إعتماذ خطة عمل وحدة الحوكمة لعام 2017. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إستغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين". • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات. • مراجعة سياسة الإلتزام. • مراجعة التقارير السنوية الخاصة بالحوكمة والإلتزام في البنك عن عام 2016.

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	• السيد/ بدر سليمان الأحمد رئيساً للجنة • الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري • الأنسة/ رشا يوسف العوضي • السيد/ حازم مشاري الخالد
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفية التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • المهام والمسؤوليات ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2017	• المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك. • مراجعة ومتابعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2016 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. • مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة التدقيق. • مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي. • متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعام 2017 وآخر المستجدات المرتبطة بها. • مراجعة تقرير خطة التدقيق الخارجي الصادرة عن مراقبي الحسابات الخارجيين عن عام 2017. • مراجعة خطة التدقيق الداخلي لعام 2018.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	• السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي رئيساً للجنة • السيد/ مساعد نوري الصالح • السيدة/ منى موسى الصراف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك قبل إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها وإعتمادها من مجلس الإدارة. • الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة وإتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والإلتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج إختبارات الضغط.

أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2017 • مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة (2017 - 2019) قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد ومتابعة تنفيذها بشكل دوري. • مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. • مراجعة تحليل محافظ الإئتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية والأفراد والإستثمارات. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. • مراجعة المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط. • مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد.	
--	--

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة • السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري رئيساً للجنة • السيد/ بدر سليمان الأحمد • الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري	
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة • رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. • إجراء مراجعة سنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس. • إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة. • التأكد أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع/التطورات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • مراجعة/تحديث سياسة المكافآت على أساس سنوي، وإقتراح التوصيات إلى مجلس الإدارة للموافقة على تحديث/تعديل هذه السياسة. • إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت في تحقيق أهدافها. • تقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه (أعضاء الإدارة التنفيذية العليا). • التحقق أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك من جانب وتتسق مع تعليمات وقواعد الحوكمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي من جانب آخر. • إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة منح المكافآت، أو حسب طلب مجلس الإدارة، ويمكن إجراء ذلك من خلال إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية.	
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2017 • تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس. • مراجعة خطة التعاقب الوظيفي قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • مراجعة نماذج الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (2018 - 2020)، والتوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أسماء المرشحين. • مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت.	

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	• السيد/ علي موسى موسى رئيساً للجنة • الشيخ/ أحمد دعيح الصباح • السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري • السيد/ مساعد نوري الصالح • السيدة/ منى موسى الصراف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وتلك المقررة للتعامل مع الأطراف المقابلة من البنوك. • مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي. • مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية. • منح الموافقات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة، وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2017	• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وإعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. • متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

سادساً: إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2017 مع بيان مشاركة وانتظام الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2017	إجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	مجموع اجتماعات الأعضاء
	15	2	6	8	3	39	73
أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة						
علي موسى	14					33	47
الشيخ/ أحمد الصباح	12	2				34	48
عبدالرزاق الكندري	14				3	31	48
عبدالرحمن العلي	14	0	6				20
بدر سليمان الأحمد	14	1		8	3		26
الدكتور/ أرشيد الحوري	14	1		7	3		25
مساعد نوري الصالح	13		4			32	49
حازم مشاري الخالد	10	1		5			16
رشا يوسف العوضي	14	2		8			24
منى موسى الصراف	13		5			35	53

سابعاً: تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، يتم تقييم مجلس الإدارة وأعضاؤه بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والإعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في كافة المجالات المتصلة بعمل المجلس.

ثامناً: بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات والقوانين ذات الصلة وتعليمات الجهات الرقابية خاصة بنك الكويت المركزي، كما أنه مسئول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يعرض البنك لأي مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد إعتد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لتنفيذ إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد حوكمة جيدة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات والحدود لكل الوحدات التي يشتملها ذلك الهيكل، وأخذاً بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من فصل في المسؤوليات والرقابة الثنائية وتوصيف واضح لشاغلي الوظائف في هذه الوحدات.

وفي إطار التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بشكل دوري ومتابعة السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي/ إدارة المخاطر/ إدارة الإلتزام والحوكمة) من أجل تحسين وتعزيز أدائها، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من تصويب أي ملاحظات مثارة بشأنها.

كما يقوم المجلس من خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة وإعتماد قواعد ومعايير وأدلة الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروع وشركاته التابعة سواء داخل أو خارج الكويت، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة. وتشتمل التقارير المنوّه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تاسعاً: تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2017 تم تكليف مكتب بروتيفيتي، وبموافقة بنك الكويت المركزي، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2016، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2017/6/21 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017. وأن الملاحظات التي تم رفعها لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، تعتبر إجراءات مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي
شارع مبارك الكبير
الصفاة 13029
دولة الكويت

التاريخ 21 يونيو 2017

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 30 مارس 2017، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك. ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

• شركة التجاري للوساطة المالية

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- | | |
|----------------------------|---|
| • الحوكمة | • الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة |
| • بيئة الرقابة العامة | • الخدمات العامة |
| • الخزينة | • إدارة المخاطر |
| • الاستثمارات | • وحدة شكاوي العملاء |
| • الخدمات المصرفية للأفراد | • الرقابة المالية |
| • الإعلان والعلاقات العامة | • تكنولوجيا المعلومات |
| • الائتمان التجاري | • الإستراتيجية والتخطيط |
| • العمليات | • إدارة المنشآت والعقارات |
| • الموارد البشرية | • أنشطة الأوراق المالية |
| • الشؤون القانونية | • سرية معلومات العملاء |
| • الالتزام | • مكافحة الاختلاس والاحتيال |
| • مكافحة غسل الأموال | • الائتمان |
| | • التدقيق الداخلي |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التعليمات ذات الصلة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات و الأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعية للتقارير المرفقة، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2016، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا أن:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة المذكورة أعلاه في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



فيصل صقر الصقر

ترخيص رقم 172 فئة "أ"

بروتيفتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م

عاشراً: قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك التجاري في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة بإعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالعديد من الجهود التي من شأنها تعزيز الإلتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم على كافة مستويات الموظفين.

إلتزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة في البنك ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك التجاري الكويتي حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الإلتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع موظفيه وعملائه وكافة الجهات الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك التجاري الكويتي على أن تكون جميع تعاملاته مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية، وتخضع للشروط والأحكام التي يطبقها البنك على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

السرية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

كذلك يحرص البنك على إستمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الإنفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية تمكنهم وتشجعهم على الإبلاغ عن أي مخاوف لديهم بشأن أية مخالفات أو تجاوزات تتعلق بمعاملات أو تصرفات داخل البنك يشتهه في مخالفتها أو تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، مع إمكانية التواصل مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين.

أحد عشر: سياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تعتبر شاملة لكافة جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للإعتماد، علماً بأن آخر تحديث لهذه السياسة تم بتاريخ 2017/11/28.

ملخص عن سياسة المكافآت

أهداف سياسة المكافآت:

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع إستراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة لإنجاز الأعمال المصرفية.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين بما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت:

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك من خلال تطبيق نظام يقوم على تصنيف وتقييم وتوصيف كافة الوظائف وشغلها بالعاملين الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع النظام المشار إليه.
2. يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في الجهاز المالي والمصرفي، وذلك عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
3. تنقسم المكافآت إلى قسمين: القسم الأول مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والمكافآت الثابتة، والقسم الثاني مكافآت متغيرة وتعلق بالأداء.
4. تنقسم المكافآت المتغيرة إلى: مكافآت مستحقة الدفع، وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم وقياس أداء الموظفين خلال تلك السنة وبعد موافقة مجلس الإدارة. ومكافآت مؤجلة الدفع، وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة.
5. يتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) للمكافآت المتغيرة مؤجلة الدفع، بحيث يمكن تعديلها أو إسترجاعها عند الحالات الإستثنائية مثل الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك.
6. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك فإن إدارة الإلتزام والحوكمة و إدارة المخاطر تتبع كل من لجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر على التوالي، في حين تتبع إدارة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء إدارتي الإلتزام والحوكمة و إدارة المخاطر كما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وليس لرئيس الجهاز التنفيذي أي دور في هذا التقييم. ومن ثم فإن المكافآت والترقيات، والتي تكون وفق ما تقررره الإدارة العليا في البنك، تكون مبنية على ذلك التقييم.

إثنا عشر: الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2017

مجلس الإدارة:

بلغت المكافآت الممنوحة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2017 ما مجموعه 530 ألف دينار كويتي، وتأتي المكافآت المشار إليها في إطار المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك.

الإدارة التنفيذية:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك من تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2017 مضافاً إليهم رئيس إدارة المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي ما مجموعه 770,466 دينار كويتي.

المكافآت الخاصة بفئات الموظفين:

الصفة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الموظفين المسؤولين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي	8	782,305 د.ك.	رئيس الجهاز التنفيذي والمسؤولين الذين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	13	421,973 د.ك.	تشمل الوظائف الإشرافية في إدارة الرقابة المالية والتخطيط وإدارة المخاطر.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	27	2,400,983 د.ك.	تشمل الوظائف الإشرافية في الإدارات التي تتمتع بصلاحيات مالية وهي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، إدارة الإئتمان التجاري، إدارة الخزنة والاستثمار، الإدارة المصرفية الدولية.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي والبدلات والمكافآت الثابتة مثل بدل درجة وظيفية، بدل السكن، بدل الانتقال/السيارة، بدل التعليم، التأمين الصحي، تذاكر السفر، مكافأة نهاية الخدمة، المكافآت الخاصة المتفق عليها في عقود التوظيف.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات العاملين لدى البنك.

ثلاثة عشر: مدى الالتزام بقواعد ودليل الحوكمة

إلتزم البنك التجاري الكويتي بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالإنهاء من إعداد وإعتماد اللوائح والسياسات الخاصة بقواعد الحوكمة كما جاءت في التعليمات المذكورة، وخلال المهلة الزمنية المقررة. كما يتم تحديث هذه اللوائح والسياسات بشكل دوري.

تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة.

يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وبدورها إلى مجلس الإدارة.

يتم تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية ومنها مدى إلتزام البنك بقواعد الحوكمة، ويتم إرسال هذا التقرير المعد في هذا الخصوص إلى بنك الكويت المركزي، علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2016 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.

أربعة عشر: اللجان التنفيذية

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك ستة لجان تتبع الإدارة التنفيذية، وذلك على النحو التالي:

لجنة الائتمان والإستثمار:

وتتضمن مهامها مراجعة كافة حالات الفرص والطلبات الائتمانية والإستثمارية إتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

لجنة الموجودات والمطلوبات:

وتتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالإعتبار كافة المخاطر ذات الصلة.

لجنة المخصصات:

وتتضمن مهامها دراسة وتقييم وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل أصول البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

لجنة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:

وتتضمن مهامها رسم إستراتيجية وسياسات البنك بشأن تكنولوجيا المعلومات، ومتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذها.

لجنة المشتريات والعطاءات:

وتتضمن مهامها النظر في المشتريات وإختيار العطاءات قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة.

لجنة الإدارة:

يشارك بها كافة مدراء القطاعات والإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات البنك وإداراته لتحقيق الأهداف المذكورة في إستراتيجية البنك وخطته، وضمان تبادل المعلومات وتدفقها بين قطاعات البنك وإداراته من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

خمسـة عشر: الإدارة التنفيذية

إلهام يسري محفوظ رئيس الجهاز التنفيذي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. إنضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010، وفي أبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014.

وقبل إلحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الآنسة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، ولديها خبرة مصرفية طويلة تزيد عن الثلاثين عاماً.

سحر عبدالعزيز الرميح مدير عام قطاع الإئتمان التجاري مدير عام بالوكالة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد عام 1988 من جامعة الكويت، تتمتع بخبرة تتجاوز 29 عاماً في مجال الإئتمان التجاري. إلتحقت بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة/ سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الإئتمانية التجارية بالبنك، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليفها بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة بالإضافة إلى مسؤولياتها كمدير عام قطاع الإئتمان التجاري.

عدلي عبد الله غزال مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1971 من جامعة بيروت العربية / لبنان، وقد إلتحق بالعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 41 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار.

يعقوب حبيب الإبراهيم مدير عام إدارة الإلتزام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف عام 1980 من جامعة لونغ إيلاند / نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة عملية تناهز الـ 35 عاماً جاء معظمها إبان عمله في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية، وشغل عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية والمشاركة في عدة لجان محلية وإقليمية. إنضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 كمدير عام لإدارة الإلتزام والحوكمة وشغل منصب أمين سر مجلس إدارة البنك وكافة اللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من ديسمبر 2014 حتى نوفمبر 2015، كما يعتبر السيد/ يعقوب الناطق الرسمي بإسم البنك، فضلاً عن كونه أمين سر لجنة الحوكمة في البنك.

مسعود الحسن خالد رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. لديه خبرة تتجاوز 23 عاماً في مجال العمل المصرفي. وقد إلتحق السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 وهو يتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي.

محمد هاشم محمد

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام الإدارة القانونية

حاصل على شهادة الماجستير في قوانين التجارة والاستثمارات الدولية عام 1997 من جامعة القاهرة، وهو محام مقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، ويتمتع بخبرة تتجاوز 22 عاماً في مجال العمل القانوني بالبنوك التجارية والإسلامية على السواء، إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في مارس 2016 كمستشاراً قانونياً لرئيس مجلس الإدارة ومديراً عاماً للإدارة القانونية.

وقبل إلحاقه للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عمل السيد/ محمد مستشاراً قانونياً لعدد من البنوك المصرية والكويتية كالبنك التجاري الدولي (مصر)، وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي المتحد حيث شغل منصب رئيس الإدارة القانونية.

بول عبدالنور داود

مدير عام قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد/ بول خبرة تصل إلى 36 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث إنضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

أحمد محمد فرحات

رئيس التدقيق الداخلي

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1994 من كلية التجارة جامعة القاهرة. كما أنه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق أنظمة رقابة داخلية وشهادة محلل مخاطر وشهادة فاحص أعمال الإحتيال والتزوير.

عمل السيد/ أحمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والإمارات العربيه المتحدة ومصر. وتمتد خبرته لنحو 22 سنة في مجال التدقيق الداخلي وأسس ومبادئ الحوكمة السليمه وإدارة المخاطر، كما لديه خبرة في مجالات أعمال البحث والتحري المتعلقة بعمليات الإحتيال في البنوك والمؤسسات المالية.

إنضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وعين رئيساً لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 أكتوبر 2015.

أبهيك جواسمي

رئيس إدارة المخاطر

حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية (BTECH) سنة 1989 من المعهد الهندي للتكنولوجيا / الهند، وكذلك حاصل على شهادة عليا في الإدارة (PGDM) سنة 1992 من المعهد الهندي للإدارة، وشهادة محلل مالي معتمد (CFA) سنة 2004 من معهد المحللين الماليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى شهادة مدير مخاطر مالي معتمد (FRM) سنة 2002 في مجال إدارة المخاطر من الجمعية الدولية لخبراء المخاطر المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويتمتع السيد/ أبهيك بخبرة تناهز 25 عاماً في القطاع المصرفي منها 16 عاماً في مجال الإئتمان وإدارة المخاطر، حيث عمل في بنوك معروفة مثل بنك ICICI وبنك HSBC في الهند، وبنك البحرين الوطني ومجموعة البنك الأهلي المتحد في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد إلتحق بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 21 يونيو 2017 ليشغل وظيفة رئيس إدارة المخاطر.

منى حسين العبدالرزاق مدير عام إدارة الموارد البشرية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر عام 1986 من جامعة الكويت، ولديها خبرة عملية تمتد إلى 23 سنة في مجالات الموارد البشرية والإعلام وتطوير الأعمال. إنضمت إلى أسرة البنك التجاري الكويتي في شهر نوفمبر 2015 كمدير عام إدارة الموارد البشرية.

عملت السيدة/ منى في عدة مناصب في القطاعين العام والخاص في دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة منها عملها كمستشار إعلامي لوزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، ومدير الموارد البشرية في مشروع توني بلير لدى حكومة دولة الكويت (مكتب رئيس مجلس الوزراء)، ومدير تنفيذي في التوظيف والقوى العاملة لدى البنك الأهلي الكويتي. كما عملت لفترة طويلة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، هذا بالإضافة إلى عملها في مؤسسات أخرى في دولة الكويت.

بدر محمد مصلح قمحية مدير عام بالوكالة إدارة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ولديه خبرة عملية تزيد عن 17 عاماً. إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للإدارة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة.

كونال سينج رئيس إدارة الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من من كلية ICFAI في الهند عام 2003، كما حصل على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA) من معهد CFA (الولايات المتحدة) عام 2013، بالإضافة إلى عدة شهادات متخصصة في مجال المشتقات، التقييمات، وصناديق الإستثمار. السيد/ كونال لديه أكثر من 14 عاماً من الخبرة حصل عليها إبان عمله لدى عدة مؤسسات مالية منها شركة كامكو للإستثمار، جولدمان ساكس، والبيز RSM العالمية.

سته عشر: المسؤولية الاجتماعية

في إطار الدور الاجتماعي الذي يحرص البنك على ترسيخه بالمشاركة المستمرة في النشاطات الاجتماعية والإنسانية والخيرية التي تخدم قطاعات واسعة من المجتمع، واصل البنك - من خلال إدارة الإعلان والعلاقات العامة - جهود الرامية إلى تأكيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية المكرسة لخدمة المجتمع.

وفي هذا السياق، استمر البنك خلال عام 2017 في تعزيز دوره الاجتماعي الرائد في المجتمع الكويتي من أجل التنمية الاجتماعية المستدامة في المجتمع عن طريق تقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات الاجتماعية المختلفة التي تنظمها وتقوم على رعايتها ودعمها مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت الست، وقد أسفر هذا التعاون عن نجاح كبير للفعاليات المجتمعية التي تقوم محافظات الكويت بتنظيمها لقاطنيها بدعم ورعاية البنك.

وإدراكاً من البنك لأهمية تقديم كافة سبل الدعم والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، قام البنك بطرح العديد من البرامج والفعاليات الموجهة لهذا الغرض ومنها الحملة التي طرحها البنك بالتعاون مع جمعية المكفوفين الكويتية والتي حملت عنوان "ساهم بطباعة مصحف لكل كفيف" بهدف المساهمة في طباعة مصاحف بطريقة "برايل" لمساعدة المكفوفين ليس فقط في الكويت ولكن في كافة الدول الإسلامية على قراءة القرآن الكريم.

كما واصل البنك خلال عام 2017 فعاليات حملة "هون عليهم" الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، هذه الحملة التي حصدت جائزة المشروع الرائد اجتماعياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016، حيث استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية وترتيب الزيارات في المناسبات المختلفة لفئة عمال التنظيف والبناء في مواقع أعمالهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

على الجانب الآخر، وتأكيداً لإرتباط اسم البنك التجاري الكويتي بإحياء التراث الكويتي والقديم، واصل البنك جهوده الموجهة في هذا الإتجاه بتنظيم حملة "يا زين تراثنا" الهادفة إلى إحياء التراث الكويتي والمأثور الشعبي القديم لتثقيف جيل اليوم والغد بمآثر الآباء والأجداد حتى لا يذهب الماضي الجميل طي النسيان، كما استمر البنك في إصداره لبرنامجه السنوية التي تحتوي على العديد من الصور التي تجسد الحياة الكويتية القديمة والتي عادة ما تبقى مرجع لا ينتهي بنهاية العام.

ويؤكد البنك التجاري الكويتي استمرار جهوده المكروسة في مجال المسؤولية الإجتماعية لإبراز الجانب الإجتماعي للبنك كمؤسسة مصرفية متميزة تسعى جاهدة إلى ترسيخ المسؤولية الإجتماعية للشركات.

سبعة عشر: إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 2012/6/20 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة العمليات والأنشطة الحالية للبنك وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة بإعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة العليا للبنك.

وفي هذا السياق ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزاً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله ونمو أنشطة أعماله المدة للدخل، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المتوائمة مع طبيعة نشاطه وإحتياجاته. وتعرض البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة المعلومات المالية المتعلقة بالبنك.

الميزانية العمومية:

بلغ إجمالي الموجودات 4.4 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2017 بزيادة قدرها 6.5% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 50.9% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية والإستثمار في الأذونات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 10.4% و 11.2% على التوالي. بلغت قيمة محفظة القروض 2.4 مليار دينار كويتي، وتتكون بشكل أساسي من القروض الموجهة إلى قطاعات الإئتمان التجاري حيث يستحوذ قطاع العقار والتشييد والبناء على نسبة بلغت نحو 25.8% من محفظة القروض ويستحوذ القطاع التجاري على 26.96% من محفظة القروض. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد - والتي تتمثل بشكل أساسي في القروض الشخصية - نحو 19.1% من إجمالي محفظة القروض. وتتكون الإستثمارات في الأوراق المالية من أدوات الدين والأسهم واللان تمثلان ما نسبته 53.4% و 47.6% على التوالي من تلك الإستثمارات. و جدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض بلغت نحو 0.53% والتي تعد أقل نسبة للقروض غير المنتظمة على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت نحو 2.2 مليار دينار كويتي. وقد واصل البنك خلال العام جهوده الحثيثة نحو تنويع مصادر التمويل/ الحصول على الأموال والتوجه نحو مصادر التمويل طويلة الأجل من أجل تعزيز مصادر التمويل المستقرة حيث نجح البنك في تحقيق كلا الهدفين، فيما إرتفع إجمالي حقوق المساهمين من 580.7 مليون دينار كويتي إلى 624.8 مليون دينار كويتي.

الإيرادات:

بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك 150.9 مليون دينار كويتي بنسبة نمو تصل إلى 7.6 % مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت الإيرادات التشغيلية 140.3 مليون دينار كويتي. وقد تكونت الإيرادات التشغيلية من صافي إيرادات الفوائد والتي شكلت 93.6 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي شكلت 40.3 مليون دينار كويتي وعوائد الإستثمار والقطع الأجنبي والإيرادات الأخرى والتي شكلت 17.0 مليون دينار كويتي. هذا وقد بلغت القروض التي تم شطبها خلال العام 16.2 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 32.8 مليون دينار كويتي. وقد ترتب على ما تقدم أن إرتفعت الأرباح الصافية للبنك من 50.4 مليون دينار كويتي (بربحية للسهم مقدارها 30.8 فلس للسهم) في عام 2016 إلى 55.4 مليون دينار كويتي (بربحية للسهم مقدارها 33.9 فلس للسهم) في عام 2017. علماً بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 30.9 % وهي أقل بكثير من المعدل السائد في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

معدل كفاية رأس المال والنسب الأخرى المتعلقة بمعايير بازل 3:

بلغ معدل كفاية رأس المال 18.60 % كما في نهاية ديسمبر 2017، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 13.5 %، فيما بلغت نسبة تغطية السيولة 195 % وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر 115.6 % وبلغت نسبة الرفع المالي 11.4 % وهذه النسب تزيد بشكل مريح عن الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

استعراض الأداء التاريخي للبنك:

اتسمت الأرباح التشغيلية التي حققها البنك قبل خصم المخصصات خلال السنوات الخمسة الماضية بالإستقرار، على الرغم من الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة وهبوط أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن المخصصات الكبيرة التي قام البنك بتكوينها ومخصصات خسائر القروض التي قام البنك بتكوينها بصفة طوعية كانت السبب وراء تذبذب مستويات الأرباح الصافية التي حققها البنك، إلا أن معدلات الربحية الصافية قد شهدت استقراراً خلال السنوات الأربعة الأخيرة حيث بدأت الأرباح الصافية في التحسن خلال عام 2013 واستمر هذا التحسن فيما بعد وصولاً إلى عام 2017 بإعلان البنك عن الأرباح الصافية التي تعد الأعلى على مدار السنوات الخمسة الأخيرة. وجدير بالذكر أن معظم عمليات البنك تتركز في الكويت، حيث تشكل أنشطة البنك على المستوى المحلي 74.8 % من إجمالي عمليات البنك. وقد شهد البنك نمواً معتدلاً في حجم موجوداته خلال الخمس سنوات الماضية حيث واصل البنك إهتمامه الذي إنصب في المقام الأول على تحسين العوامل النوعية عن المؤشرات الكمية.

استعراض البيئة التشغيلية:

واصلت الحكومة جهودها وسعيها نحو تنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية وهو ما يمثل قوة دفع وتحفيز لأنشطة قطاع التشييد والبناء ونمو أنشطة الإفراض الموجه للقطاع الخاص. وقد قامت الحكومة خلال عام 2016 بترسية عدد من المشاريع بقيمة 18 مليار دولار أمريكي و 10 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ومن ثم، فقد ظلت معدلات النمو الإئتماني عند مستويات جيدة لتسجل 3.2 % في ديسمبر 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب في هذا النمو إلى الزيادة المطردة في الإستهلاك المحلي والزيادة في المصاريف الرأسمالية وكذلك الأوضاع الجيدة للسيولة خلال العام.

على الرغم من ذلك، فقد شهد القطاع المصرفي المحلي حالة من الضغوط على هوامش تسعير التسهيلات نظراً لقيام مجلس الإحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2017. هذا وقد شهدت الخدمات المصرفية التجارية المقدمة محلياً - خلال عام 2017 - عدد من التحديات على مستوى البيئة التشغيلية حيث لم ترتفع العوائد بالشكل الذي يتناسب مع زيادة تكلفة الأموال.

هذا وقد شهد عام 2017 تحسناً في أسعار النفط العالمية التي تجاوزت 60 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الأخير من عام 2017 بعدما شهدت تراجعاً متتالية منذ ذروة صعودها في يونيو 2014 وهبوطها إلى أدنى سعر لها وهو 28 دولار أمريكي في يناير 2016. تتمتع الكويت بوضع مالي قوي يدعم اقتصادها خلال فترة إنخفاض أسعار النفط نظراً لإحتفاظها بالحد الأدنى لسعر النفط ضمن الموازنة

العامة للدولة وهو أقل ثاني سعر للبرميل في العالم بعد السعر المحدد بالنسبة للنرويج والأدنى على مستوى المنطقة، وكذلك وفرة العملة الأجنبية وصناديق الثروات السيادية (والتي تعد أحد أكبر الصناديق على مستوى العالم) وهو ما من شأنه أن يعمل على تدعيم وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة أي تراجع مطرد ومستمر في الإيرادات النفطية.

أما على الصعيد العالمي، فقد استمرت حالة السياسات المتباعدة والمتباينة التي سادت في كل من أمريكا ومنطقة اليورو خلال عام 2017. وفي الوقت الذي بدأ فيه الإقتصاد الأمريكي مرحلة التعافي وقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2017 وإسدال الستار على برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة، فقد استمر الاتحاد الأوروبي في تطبيق معدلات سالبة لأسعار الفائدة مع احتمالية إنهاء برنامج التيسير الكمي من قبل البنك المركزي الأوروبي في عام 2018.

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فقد ظلت كلاً من الصين والهند يمثلان القوة الدافعة للنمو الإقتصادي العالمي على الرغم من استمرار حالة الضعف والركود التي يظهرها الإقتصاد الصيني. لقد سجل إقتصاد الصين معدلات نمو بنحو 6.8% خلال عام 2017، ويتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 6.4% في عام 2018 وبنسبة 6.3% في عام 2019 وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وتسعى حكومة الصين إلى استعادة توازن الإقتصاد بعيداً عن الإعتماد على أنشطة الإستثمار والتصدير وتوجيهه نحو الإستهلاك والطلب المحلي. ومن المحتمل أن يستغرق هذا التحول بعض الوقت حيث يتوقع أن يظل التباطؤ في معدلات النمو قائماً إلى أن يتم استعادة توازن الإقتصاد من خلال هذا التحول. وقد قام صندوق النقد الدولي في الأول من أكتوبر عام 2016 وبشكل رسمي بإدراج عملة الينمينبي "Renminbi" الخاصة بالصين في سلة العملات التي تشكل حقوق وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد تراجع الإستخدام الدولي لعملة الينمينبي "Renminbi" في التجارة الخارجية عبر الحدود وكذلك المعاملات المالية نتيجة لتباطؤ وتيرة معدلات النمو في الصين وارتفاع المخاطر المالية. وفي الهند قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بشأن السياسة النقدية لتحسين أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) وبيئة الأعمال وهو ما عكسه التحسن الملحوظ في المرتبة التي احتلتها الهند على مستوى العالم خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بحوكمة الشركات كما تظل الهند إحدى الدول التي شهدت نمواً سريعاً في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُتوقع أن تسجل نمواً بنحو 7.3% و 7.5% خلال عامي 2018 و 2019 على التوالي وفقاً لتوقعات البنك الدولي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

الإضطرابات العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأوضاع السياسية والإقتصادية غير مستقرة بشكل عام وبالأخص في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وتقلب أسعار النفط تشكل جميعها مخاوف للإقتصادات العالمية بشكل عام ولإقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص. لقد إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها ثم عاودت إرتفاعها بعد ذلك، ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط مزيد من الإرتفاع ولكن ليس بدرجة كبيرة. وبشكل إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية تحدياً كبيراً أمام الأسواق الصاعدة والإقتصادات العالمية بشكل عام والذي قد يتمثل في خفض التقييمات في أسواق رأس المال ومن ثم خفض تقييمات الضمانات المسجلة في دفاتر البنوك.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية محافظ الإئتمان لديها وكذلك ربحيتها. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على النتامي في الموجودات الآمنة نسبياً، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك وإتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الإستراتيجية عند إعداد إستراتيجيته وتتضمن تلك المعايير عدداً من الإعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الإعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية المرتبطة بالإقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو محفظة الإئتمان التجاري بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن النفط يمثل عنصراً أساسياً من الناتج المحلي الإجمالي العام لدولة الكويت. وإستناداً إلى الإرتفاع المستمر في أسعار النفط، فإنه يُتوقع أن يكون عام 2018 أفضل نسبياً بالنسبة لإقتصاد المنطقة على مستوى كل من الناتج المحلي الإجمالي وأسواق رأس المال. كما يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو الأعمال ليس فقط على مستوى مصرفنا وإنما أيضاً على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البنك يسعى من خلال إستراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر في البحث عن فرص نمو لمحفظته الإئتمانية مع التركيز أيضاً على الإستردادات المتعلقة بالقروض التي تم شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

يشكل إنخفاض أسعار النفط وتداعياته تحدياً كبيراً على أسواق رأس المال وخاصة فيما يتصل بالميزانية العمومية للبنوك المحلية. إن أحد المخاوف الرئيسية التي تعتري الإقتصاد المحلي هي المخاطر التي قد تنعكس بفعل إنخفاض الإيرادات النفطية على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق. من ناحية أخرى، فإن التحسن الذي شهدته أسعار النفط عقب إعلان منظمة الأوبك في نوفمبر 2016 عن خفض إنتاجها من النفط قد انعكس بالإيجاب على أسواق رأس المال التي شهدت أيضاً تحسناً في أوضاعها. وفي حال إنخفاض أسعار النفط، فسوف يؤدي ذلك إلى تراجع أداء سوق الأسهم مثلما حدث خلال فترة الهبوط الحاد في أسعار النفط، وهذا السيناريو قد يؤثر بالسلب على الميزانية العمومية والربحية الخاصة بالبنوك المحلية على مستوى القطاع المصرفي.

تركز الموجودات والمطلوبات

قام البنك على نحو حصيل بتخفيض حصة محفظته في قطاع العقار وقطاع الأوراق المالية وزيادة حصته في قطاع المقاولات والتصنيع والتجارة. إن التركيز في بند المطلوبات والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية هو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة والحد من تركيز الودائع من عميل واحد. هذا وقد تم الإنتهاء من إعداد إستراتيجية المخاطر للفترة من 2017 حتى 2019 والتي أخذت في الإعتبار أوضاع البيئة التشغيلية الحالية وكذلك التحديات التي يشهدها الإقتصاد المحلي.

التحديات الرقابية

إن التعليمات المتعلقة بالحوكمة ومعايير بازل 3 ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمعيار المحاسبي رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية وخلافه سوف تفرض بدورها تحديات جديدة وبشكل مستمر، حيث أن بعضها سوف يتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالمعايير الجديدة والبعض الآخر سوف يرتبط بالجهود المطلوبة للوفاء بهذه المعايير.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

قام البنك بتحديد والإعتراف بهبوط القيمة في المحفظة الإئتمانية والإستثمارية. وعلى الرغم من هذا التحدي الذي شهده البنك منذ إندلاع الأزمة المالية في 2007 / 2008، فإن الخطوات التي إتخذها البنك من المتوقع أن تضمن إستمرار القروض غير المنتظمة عند نسب متدنية خلال السنوات القادمة.

مخاطر التشغيل

يتوافر لدى البنك الدراية التامة بكافة الأمور المتعلقة بمخاطر التشغيل التي يتم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي يتم الإبلاغ عنها وبيانات خسائر التشغيل التي يتم تجميعها وكذلك من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتية للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة قطاعات البنك. تم إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة إدارات البنك التي تكتنف أنشطتها أعمالها مخاطر عالية ومتوسطة خلال عام 2017، وقد كان هناك تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمعالجة مخاطر التشغيل المحددة سابقاً وتعزيز الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية. وتضطلع لجنة مخاطر التشغيل بالإشراف على عملية تقييم مخاطر التشغيل ومتابعة عمليات إعداد الأدوات الرقابية ومراقبة مدى كفايتها وملاءمتها لتخفيض تلك المخاطر.

كما قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لإعداد ومتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف الإدارات سواء إدارات الأعمال أو الإدارات الأخرى. وكذلك تقوم إدارة مخاطر التشغيل بإجراء تحليل حول تأثير الأعمال بهدف تحديد وتقييم العمليات والإجراءات التي تمثل أهمية لأعمال البنك وذلك على أساس سنوي وتقوم أيضاً بإجراء اختبار سنوي بشأن إستمرارية الأعمال لضمان تحديث خطط إستمرارية الأعمال وتطبيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية.

استعراض البيانات المالية



بيان الدخل لعام 2017

بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 55.4 مليون دينار كويتي مسجلاً ارتفاعاً قدره 10.0 % مقارنة بعام 2016 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 50.4 مليون دينار كويتي. كما بلغت ربحية السهم 33.9 فلس مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه ربحية السهم 30.8 فلس.

سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 93.6 مليون دينار كويتي ارتفاعاً مقداره 8.8 مليون دينار كويتي (أو نسبة مقدارها 10.5 %) مقارنة بعام 2016 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 84.8 مليون دينار كويتي. وقد بلغ معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2017 نسبة مقدارها 3.41 % مقارنة بنسبة مقدارها 3.20 % في عام 2016. كما ارتفع متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد من نسبة 1.05 % إلى 1.14 % خلال عام 2017. وبلغ صافي هامش الربح 2.27 % وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.39 %. ويرجع التحسن في صافي إيرادات الفوائد وهامش الربح وصافي هامش الفوائد إلى التحسن المستمر في جودة الأصول وكذلك بفضل إدارة معدلات السيولة بشكل فعال.

سجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعاً مقداره 2.9 مليون دينار كويتي (أو نسبة مقدارها 7.88 %) لتبلغ 40.3 مليون دينار كويتي. وبلغت الإيرادات الناتجة عن بيع الاستثمارات في الأوراق المالية 4.3 مليون دينار كويتي خلال العام.

بلغت مصاريف الموظفين 26.9 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 26.40 % مقارنة بمستوياتها المحققة في عام 2016 وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى التعديلات التي تم إجرائها على قانون العمل. وارتفعت المصاريف العمومية والإدارية خلال عام 2017 بمبلغ 1.8 مليون دينار كويتي (أو بنسبة مقدارها 10.11 % مقارنة بعام 2016).

كما بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 46.3 مليون دينار كويتي في عام 2017، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره 2.3 مليون دينار كويتي إذا ما قورنت بالمبلغ المسجل لعام 2016 والبالغ 48.6 مليون دينار كويتي. كما أن المبلغ الذي تم خصمه فيما يتصل بمخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى تم احتسابه بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 32.8 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك 136.9 مليون دينار كويتي في نهاية 2017. وبلغت القروض غير المنتظمة مبلغ 12.5 مليون دينار كويتي لتشكل ما نسبته 0.53 % من إجمالي القروض.

الميزانية العمومية لعام 2017

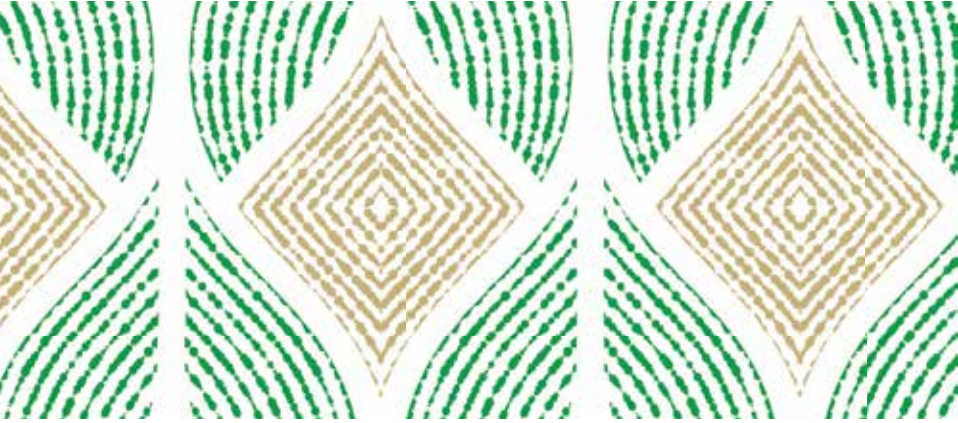
بلغ مجموع الموجودات 4,394.6 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 269.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.5 % مقارنة بعام 2016. وانخفضت القروض والسلفيات - بالصافي بعد خصم المخصصات - بمبلغ 13.9 مليون دينار كويتي. ويواصل البنك سياسته القائمة على تحسين جودة القروض اعتماداً على نوعية القروض وليس كثرتها. وانخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 17.4 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية بمبلغ 213.6 مليون دينار كويتي.

بلغت حقوق مساهمي البنك 624.8 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 7.6 % مقارنة بعام 2016.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 55.4 مليون دينار كويتي على النحو التالي وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية بواقع 18 فلس للسهم الواحد (15 فلس خلال عام 2016)، بمبلغ قدره 29.4 مليون دينار كويتي.
2. توزيع أسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم (10 أسهم خلال عام 2016) بمبلغ قدره 16.5 مليون دينار كويتي.
3. تحويل مبلغ 9.5 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحتفظ بها.



البيانات المالية المجمعة

63	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
66	بيان المركز المالي المجمع
67	بيان الدخل المجمع
68	بيان الدخل الشامل المجمع
69	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
70	بيان التدفقات النقدية المجمع
71	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
103	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.
تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بالمجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن فقرة مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع متطلبات المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن فحوى تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وإلى التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديددها وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) انخفاض قيمة القروض والسلف

يتم احتساب القروض والسلف بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي تكاليف للإنخفاض. إن انخفاض قيمة القروض والسلف يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية وذلك نتيجة لمستوى التقديرات التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، حيث يتعين على الإدارة تحديد تلك القروض والسلف التي تتخفف قيمتها نتيجة للخسارة، وتحديد موضوعي لأسباب الانخفاض في القيمة، وتقييم الضمانات، وتحديد القيمة القابلة للاسترداد.

نظراً لأهمية القروض والسلف (تتمثل في 51% من إجمالي الموجودات) وحالات عدم التأكد المصاحبة للتقديرات، فإن هذا يعتبر من زمر التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان وكيفية التعامل مع تلك المخاطر في إيضاح 21 (ب) حول البيانات المالية المجمعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح، تسجيل، ومراقبة وعملية تحديد مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للتأكد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة. لتحديد قيمة الانخفاض في القروض والسلف والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها.

بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا باختبار عينات من تسهيلات القروض وقمنا بتقييم دقيق لمعايير تحديد حدوث انخفاض في القيمة. من خلال التركيز على أكثر القروض إمكانية لانخفاض القيمة نتيجة لزيادة عدم اليقين لاستردادها في ظل الظروف الحالية للسوق وبالتحديد قدرة الإدارة على قياس القيمة المستردة.

تضمنت العينات المختارة بعض القروض المتعثرة، حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، والتقديرات الافتراضية للاسترداد وغيرها من مصادر السداد. بالإضافة إلى ذلك، عينات القروض الغير متعثرة، تم تقييم ما إذا كان المقترضين يحملون أي مخاطر ممكن قد تؤثر على قدرات السداد.

الإيضاحات التابعة للانخفاض في القيمة تتمثل في إيضاح رقم 2 (د) (10)، كما أن سياسية إدارة المخاطر تتمثل في إيضاح رقم 21 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها، وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح – متى كان ذلك مناسباً – عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات

ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص رقم 91 فئة أ
البزيع وشركاهم RSM



طلال يوسف المريني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت

7 فبراير 2018

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
556,929	509,202	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
329,570	493,542	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
472,078	569,308	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,250,468	2,236,527	6	قروض وسلفيات
393,334	458,774	7	استثمارات في أوراق مالية
29,439	28,996		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
89,965	94,731	10	موجودات أخرى
4,125,289	4,394,586		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
365,972	313,669		المستحق إلى البنوك
802,885	1,016,491		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,221,632	2,204,211		ودائع العملاء
30,630	37,750		أموال مقترضة أخرى
100,323	167,445	11	مطلوبات أخرى
3,521,442	3,739,566		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
149,666	164,633		رأس المال
14,967	16,463		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(3,740)	(4,578)		أسهم الخزينة
254,666	273,515		احتياطيات
165,190	174,724		أرباح محتفظ بها
580,749	624,757		
22,330	29,435		توزيعات أرباح مقترحة
603,079	654,192		
768	828		
603,847	655,020	12	مجموع حقوق الملكية
4,125,289	4,394,586		مجموع المطلوبات وحقوق الملكي

إلهام يسري محفوظ

Elham Y. Hammad

رئيس الجهاز التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

علي موسى موسى

علي موسى موسى

رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
120,103	133,339	13	إيرادات الفوائد
(35,348)	(39,750)		مصاريف الفوائد
84,755	93,589		صافي إيرادات الفوائد
37,382	40,326		أتعاب وعمولات
6,405	4,002		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
1,263	4,318	14	صافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية
5,954	4,551		إيرادات توزيعات أرباح
231	-		ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع
4,354	4,162		إيرادات تشغيل أخرى
140,344	150,948		إيرادات التشغيل
(21,306)	(26,938)		مصاريف الموظفين
(17,685)	(19,474)		مصاريف عمومية وإدارية
(119)	(162)		استهلاك وإطفاء
(39,110)	(46,574)		مصاريف التشغيل
101,234	104,374		ربح التشغيل قبل المخصصات
(48,627)	(46,258)	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
52,607	58,116		الربح قبل الضرائب
(2,205)	(2,616)		ضرائب
50,402	55,500		صافي ربح السنة
50,401	55,432		الخاص ب :
1	68		الحصص غير المسيطرة
50,402	55,500		
30.8	33.9	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
50,402	55,500	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر :		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل المجمع :		
(2,578)	21,555	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
(715)	(2,056)	صافي الخسارة الناتجة عن بيع / إنخفاض قيمة استثمارات
بنود سوف لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل المجمع :		
(796)	(658)	خسارة إعادة تقييم عقار
(4,089)	18,841	
46,313	74,341	اجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ :		
46,313	74,281	مساهمي البنك
-	60	الحصص غير المسيطرة
46,313	74,341	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي

الخاص بمساهمي البنك

احتياطات

المجموع	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتلفة بها	مجموع الإحتياطيات	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم الخزينة	توزيعات أسهم مخففة مقترحة	رأس المال	
576,725	1,025	575,700	18,282	152,077	258,497	31,724	26,078	-	17,927	115,977	66,791	(2,822)	8,472	141,194	الرصيد كما في يناير 2016
46,313	-	46,313	-	50,401	(4,088)	(3,292)	(796)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(8,472)	8,472	إصدار أسهم مخففة
(918)	-	(918)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(918)	-	-	شراء أسهم الخزينة
(18,273)	-	(18,273)	(18,273)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	(9)	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح على أسهم الخزينة
-	-	-	22,330	(22,330)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12)
-	-	-	-	(14,967)	-	-	-	-	-	-	-	-	14,967	-	توزيعات أسهم مخففة مقترحة (إيضاح 12)
-	(257)	257	-	-	257	257	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير في ملكية شركة تابعة
603,847	768	603,079	22,330	165,190	254,666	28,689	25,282	-	17,927	115,977	66,791	(3,740)	14,967	149,666	الرصيد كما في ديسمبر 2016
74,341	60	74,281	-	55,432	18,849	19,507	(658)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(14,967)	14,967	إصدار أسهم مخففة
(838)	-	(838)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(838)	-	-	شراء أسهم الخزينة
(22,330)	-	(22,330)	(22,330)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	29,435	(29,435)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12)
-	-	-	-	(16,463)	-	-	-	-	-	-	-	-	16,463	-	توزيعات أسهم مخففة مقترحة (إيضاح 12)
655,020	828	654,192	29,435	174,724	273,515	48,196	24,624	-	17,927	115,977	66,791	(4,578)	16,463	164,633	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسارة بمبلغ 5,420 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 : خسارة بمبلغ 5,498 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة اجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية :		
52,607	58,116	الربح قبل الضرائب
		تعديلات :
48,627	46,258	15 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(7,217)	(8,869)	إرباح لاستثمارات في أوراق مالية
(1,024)	(2,674)	أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
119	162	استهلاك وإطفاء
93,112	92,993	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
3,005	(163,972)	سندات الخزانة والبنك المركزي
(206,397)	(95,663)	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(19,664)	33,290	قروض وسلفيات
(23,318)	(4,766)	موجودات أخرى
199,068	(52,303)	المستحق إلى البنوك
175,653	213,606	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(324,531)	(17,421)	ودائع العملاء
4,235	(2,395)	مطلوبات أخرى
(98,837)	3,369	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية :		
79,955	62,160	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(123,931)	(101,382)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
5,954	4,551	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
3	1	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(123)	(378)	اقتناء عقارات ومعدات
(38,142)	(35,048)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية :		
30,630	7,120	أموال مقترضة أخرى
(918)	(838)	شراء أسهم الخزينة
(18,273)	(22,330)	توزيعات أرباح مدفوعة
11,439	(16,048)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية
(125,540)	(47,727)	صافي النقص في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
682,469	556,929	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
556,929	509,202	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت. البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً «المجموعة» ضمن البيانات المالية المجمعة. تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 7 فبراير 2018. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية «انخفاض قيمة الموجودات المالية».

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«متاحة للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. أن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية جارية التأثير للفترة المحاسبية التي تبدأ اعتباراً 1 يناير 2017 ليس لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وليست ملزمة بعد، لم تقم المجموعة بتطبيقها مبكراً.

1 (المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، في يوليو 2014 ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ينبغي أن يسري تطبيقه بأثر رجعي مع بعض الاستثناءات المحدودة. سوف تستفيد المجموعة من الإعفاء بما يتيح لها عدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للبيانات المالية المجمعة للفترات السابقة عند تطبيق المعيار الجديد، وسيتم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ضمن الأرباح المحتفظ بها الافتتاحية كما في 1 يناير 2018.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

(أ) التصنيف والقياس

إن تصنيف وقياس الموجودات المالية لجميع أدوات الدين سوف يعتمد على كيفية إدارتها (نموذج أعمال المنشأة) وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها. إذا ما كانت خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لا تقابل نموذج «سداد المبالغ الأساسية والفوائد فقط» سيتم تسجيلها عند التحقق المبدئي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

أما أدوات الدين للموجودات المالية التي تقابل نموذج «سداد المبالغ الأساسية والفوائد فقط» سيتم تسجيل عند التحقق المبدئي بقيمة التكلفة المطفأة أو من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل بناءً على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأدوات المالية.

جميع أدوات حقوق الملكية سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عدا الأدوات غير قابلة للإسترداد والتي سيتم تصنيفها من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. على عكس أدوات الملكية المتاحة للبيع ضمن معيار المحاسبة الدولي (39) فإن الأرباح والخسائر المحققة والغير محققة ضمن تصنيف «القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى» يتم إدراجها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون إعادة إدراج لبيان الدخل فقط. توزيعات الأرباح سيتم إستمرار إدراجها ضمن بيان الدخل.

إن تطبيق هذا المعيار سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تطبق متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) نموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» المستقبلي بنموذج «الخسائر المتكبدة» الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي (39).

إن تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن يكون محايداً واحتمالي مرجح، كما يجب أن يتضمن كافة المعلومات المتاحة ذات الصلة بالتقييم بما في ذلك المعلومات حول الأحداث السابقة والحالات الحالية والتوقعات المعقولة والمدعومة للحالات الاقتصادية بتاريخ البيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن تحقق وقياس الانخفاض في القيمة يقصد منه أن يكون أكثر تطلُّعاً عما كان عليه في معيار المحاسبة الدولي 39، كما أن مصاريف الانخفاض في القيمة الناتجة عن ذلك ستميل إلى أن تكون أكثر تقلُّباً. يتضمن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة أسلوباً مكوناً من ثلاث مراحل يعتمد على التغير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ التحقق المبدئي. في المرحلة الأولى، عندما لا يكون هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي، سيتم إدراج مبلغ يعادل 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة. في المرحلة الثانية، عندما يكون هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي، ولكن الأدوات المالية لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية، سيتم إدراج مبلغ يعادل الفترة الزمنية الاحتمالية المرجحة والافتراضية لخسائر الائتمان المتوقعة. في المرحلة الثالثة، عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بتاريخ البيانات المالية، سيتم تصنيف تلك الأدوات المالية كمخفضة القيمة الائتمانية، وسيتم إدراج مبلغ للموجودات المالية يعادل الفترة الزمنية لخسائر الائتمان المتوقعة.

انتهت المجموعة من وضع النماذج والمنهجيات التشغيلية واختبارها لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. كما نفذت المجموعة إجراءات متوازنة خلال السنة للحصول على فهم أفضل للتأثير المحتمل للمعيار الجديد، وإطار عمل الحوكمة لاكتساب الخبرة. تواصل المجموعة مراجعة نماذج انخفاض القيمة وتقييمها والتحقق من صحتها، بالإضافة إلى أدوات الرقابة على العمليات ذات الصلة قبل إعداد تقارير 31 مارس 2018.

(ج) التأثير الانتقالي

سيقوم البنك بتحديد التأثير المحتمل لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) اعتباراً من البيانات المالية كما في 31 مارس 2018. كما سيلتزم البنك بالتعليمات التي سيصدرها بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

(د) محاسبة التغطية

كما في 31 ديسمبر 2017، ليس لدى البنك أي علاقات تغطية. بالتالي، لن يكون لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

(هـ) الإفصاح

يتضمن المعيار الجديد أيضاً متطلبات موسعة حول الإفصاح وكذلك تغيرات في طريقة العرض. من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات البنك حول أدواته المالية، وخصوصاً خلال السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. اشتمل التقييم الذي تم إجراؤه من قبل البنك على تحليل لتحديد فجوات البيانات مقابل الإجراء الحالي، والبنك بصدد تطبيق التغيرات في الأنظمة والضوابط الرقابية التي يراها ضرورية لتسجيل البيانات المطلوبة.

(2) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» «الإيرادات من العقود مع العملاء» على أن يتم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» المبادئ المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات وسوف يتم تطبيقه على جميع العقود المبرمة مع العملاء. مع ذلك، فإن الفوائد وإيرادات الأتعاب ذات الصلة بالأدوات المالية والإيجارات سوف تخرج عن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» وسوف يتم تنظيمها وإخضاعها للمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 «الإيجارات»).

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15. محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 اعتباراً من تاريخ السريان.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» فإن الإيرادات سوف يتم الاعتراف بها كبضائع وخدمات إلى ذلك الحد الذي يتوقع فيه أن تنتقل الحقوق المرتبطة بتلك البضائع والخدمات إلى الشخص المحولة له تلك البضائع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعيار سوف يحدد مجموعة متكاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة ومدى وتوقيت ودرجة عدم اليقين ذات الصلة بالإيرادات والتدفقات النقدية المقابلة لها في العقود مع العملاء.

لم تتبنى المجموعة التطبيق المبكر لمعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» فيما قامت بتقييم المعيار ولن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

(3) المعيار الدولي للتقارير المالية -16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 المعيار الجديد للمحاسبة عن الإيجارات «المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «16»». إن المعيار الجديد لن يترتب عليه تغيير ملحوظ في المحاسبة عن الإيجارات، إلا أنه لا يتطلب من المستأجرين الاعتراف بغالبية الإيجارات في الميزانية العمومية كالتزامات إيجارية مقابل حقوقهم في استخدام الأصل المستأجر. هذا ويتعين على المؤجر لهم تطبيق نموذج واحد للإيجارات المعترف بها ولكن لديهم الخيار في عدم الاعتراف بالإيجارات «قصيرة الأجل» وتلك «منخفضة القيمة» للموجودات. وعلى وجه العموم، فإن نموذج الاعتراف بالأرباح والخسائر للإيجارات المحققة سوف تكون مشابهة لمحاسبة الإيجارات المطبقة حالياً مع الاعتراف بمصاريف الفوائد والإهلاكات بصورة منفصلة في بيان الدخل المجموع.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «16» على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار، شريطة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «15» في نفس تاريخ التطبيق. ويتعين على المؤجر لهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «16» باستخدام إما منهجية الأثر الرجعي بالكامل أو المنهجية المعدلة للأثر الرجعي. ولا تتوقع المجموعة القيام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم «16» ونقوم حالياً بتقييم آثار تطبيقه.

إن المعايير الجيدة أو التعديلات الأخرى على المعايير الحالية ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم استبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم استبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الربح أو الخسارة المجموع.

د - الأدوات المالية (1) التصنيف والقياس

تتكون الأدوات المالية من «الموجودات المالية» و«المطلوبات المالية». تُصنّف المجموعة أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدينون»، و«متاحة للبيع». يتم تصنيف المطلوبات المالية ك«غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

إن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع تتضمن نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل، وأسهم خزينة وسندات البنك المركزي، والمستحق من / إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقروض ومدينون، واستثمار في أوراق مالية، وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن موجودات ومطلوبات أخرى.

يتم مبدئياً إدراج كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند تاريخ الاقتناء.

نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل

إن بند النقد والأموال بإشعارات قصيرة الأجل يتضمن النقد بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المستحقة خلال سبعة أيام.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما : «محتفظ بها بغرض المتاجرة» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها وتقييم أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة، إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

محفوظ بها حتى الاستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصص إنخفاض في القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصص إنخفاض القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة.

ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل المجمع. في حالة بيع أو إنخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» حيث يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(2) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية.

ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقا للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقا للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لا تتحقق الموجودات المالية عندما:

1. تتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
 2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
 3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.
- في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي. لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

(3) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوطات القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاصة بالتحوط ضد هذه المخاطر.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في احتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحويل إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجمع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعد التحوط مستوفياً لمتطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعد من المتوقع تحقق العمليات المحتملة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

(4) الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستتدية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائئاً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

(5) القروض المعاد جدولتها

قد تعيد المجموعة جدولة القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة. بمجرد أن تُعاد جدولة القروض، فإن الشروط الجديدة ستحدد ما إذا كانت هذه القروض ستظل منقضية الاستحقاق. تبقى هذه القروض خاضعة لإنخفاض القيمة الفردي أو المجمع.

(6) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

(7) موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

(8) القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدما أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

(9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجتمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن :

1 - الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزا حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10 % من حد السحب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

- ب - وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج - إذا استحققت التسهيلات الائتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
- د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
- هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
- و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.
- ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.
- ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الائتمانية.
- ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:
 - 1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.
 - 2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
- ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2 - الموجودات المالية المصنفة كمحاولة للبيع:

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمحاولة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمحاولة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الانخفاض المعترف بها لإستثمارات حقوق ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

هـ - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي الى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حسابات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

و - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ز - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات.

إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين» احتياطي أسهم الخزينة».

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب «احتياطي أسهم الخزينة» في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزينة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ط - تحقق الديراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لأصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

إنخفاض قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الوضع المالي للشركة المستثمر بها، أو القطاع الصناعي لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

خسائر الانخفاض في القيمة للقروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون :

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجموع. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة متطلباً.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو توسية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراسات كذلك استخدام تقديرات وإفتراسات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والمدينون والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
232,130	204,406	نقد وبنود نقدية
10,935	3,844	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
313,864	300,952	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
556,929	509,202	

تم تصنيف النقد والأرصدة قصيرة الأجل «كقروض ومدينين».

4 - سندات الخزنة والبنك المركزي

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
192,404	336,155	سندات الخزنة
137,166	157,387	سندات البنك المركزي
329,570	493,542	

تصنف سندات الخزنة والبنك المركزي «كقروض ومدينين»، يتم شراء وبيع سندات الخزنة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تحمل سندات الخزنة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
430,034	496,292	إيداعات لدى بنوك
42,469	73,754	قروض وسلفيات إلى بنوك
472,503	570,046	
(425)	(738)	ناقص : مخصص إنخفاض القيمة
472,078	569,308	

تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى «كقروض ومدينين».

6 - قروض وسلفيات

أ - التصنيف:

تم تصنيف القروض والسلفيات «كقروض ومدينين». تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية «للقروض والسلفيات» المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2017:

ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
638,816	-	-	43,215	595,601	تجاري وصناعي
612,939	-	-	3,801	609,138	إنشائي وعقاري
137,085	-	10,501	29,546	97,038	مؤسسات مالية أخرى
453,714	-	-	-	453,714	أفراد
530,917	106	-	47,858	482,953	أخرى
2,373,471	106	10,501	124,420	2,238,444	
(136,944)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,236,527					

كما في 31 ديسمبر 2016:

ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
575,156	-	-	42,674	532,482	تجاري وصناعي
677,060	-	-	22,237	654,823	إنشائي وعقاري
141,795	-	6,184	10,341	125,270	مؤسسات مالية أخرى
441,383	-	-	-	441,383	أفراد
556,275	3,903	-	69,003	483,369	أخرى
2,391,669	3,903	6,184	144,255	2,237,327	
(141,201)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,250,468					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

خلال سنة 2013، قامت وزارة المالية بإنشاء صندوق دعم الأسرة («الصندوق») بموجب قانون رقم 104 لسنة 2013 لغرض شراء الأرصد القائمة للقروض الشخصية والإستهلاكية من البنوك كما في 12 يونيو 2013 والممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. ووفقاً لذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم BS,IS/2/305 لسنة 2013 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إنشاء هذا الصندوق. قام البنك بتحديد تلك القروض والتي بلغت 38,818 ألف دينار كويتي وتم تقديم تقرير عنها لبنك الكويت المركزي للموافقة بناء على ذلك التعميم. لم يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على هذه القروض من 12 يونيو 2013. كما في تاريخ البيانات المالية، تم سداد قروض بمبلغ 32,686 ألف دينار كويتي (2016: 32,615 ألف دينار كويتي).

ب - الحركة في مخصصات القروض والسلفيات:

2016 ألف دينار كويتي			2017 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
124,866	108,272	16,594	141,070	126,845	14,225	المخصصات في 1 يناير
(84,042)	-	(84,042)	(15,800)	-	(15,800)	مبالغ مشطوبة
(6)	(5)	(1)	41	42	(1)	فروقات تحويل
(11)	-	(11)	(8)	-	(8)	ردت لبنك الكويت المركزي
						محمل على / (مفرج إلى)
100,263	18,578	81,685	11,527	(61)	11,588	بيان الدخل المجموع
141,070	126,845	14,225	136,830	126,826	10,004	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 136,830 ألف دينار كويتي (2016 : 141,070 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 97,500 ألف دينار كويتي (2016 : 97,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحتفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 114 ألف دينار كويتي (2016 : 131 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 9,807 ألف دينار كويتي (2016: 9,028 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - القروض غير المنتظمة:

2016 ألف دينار كويتي		2017 ألف دينار كويتي		
12,009		12,465		القروض والسلفيات
486		503		الضمانات
6,137		6,448		المخصصات المتاحة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

7 - استثمارات في أوراق مالية

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		متاحة للبيع :
166,433	229,497	سندات مسعرة
28,406	18,588	سندات غير مسعرة
161,792	170,583	أسهم مسعرة
32,345	30,099	أسهم غير مسعرة
4,358	10,007	أخرى
393,334	458,774	

حققت المجموعة خلال السنة أرباح غير محققة بمبلغ 21,555 ألف دينار كويتي (2016: خسارة غير محققة بمبلغ 2,578 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 2,056 ألف دينار كويتي (2016 : 715 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع وإنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 275 ألف دينار كويتي (2016: 2,102 ألف دينار كويتي).

خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وبتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم «الشركة المقترضة» للشركات الخمس التابعة للبائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة «الشركات المستأنفة»)، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع «الشركات المستأنفة» دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 79,746,478 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجراها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجراها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما ألزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

وبالتالي، فإنه يحق للبنك التنفيذ ضد الشركات المستأنفة بثمن الأسهم المقضي برد ملكيتها إليها حسب حكم التمييز النهائي البات، وسوف يستمر البنك في إدراج هذه الأسهم ضمن "استثمارات في أوراق مالية" حتى يتم تنفيذ حكم محكمة التمييز.

8 - استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26 % (2016 : 32.26 %) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الاستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2016 : 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2017، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.9 % (2016 : 2.5 %) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 9.3 % (2016 : 9 %) للوصول إلى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. أن سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة إنخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2016 : 6,303 ألف دينار كويتي).

10 - موجودات أخرى

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,191	2,512	فوائد مدينة مستحقة
86,774	92,219	أرصدة مدينة أخرى
89,965	94,731	

تصنف الموجودات الأخرى «كقروض ومدينين».

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى موجودات معلقة للبيع بمبلغ 60,685 ألف دينار كويتي (2016 : 63,058 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها من خلال سداد قروض وسلف.

11 - مطلوبات أخرى

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,134	22,380	فوائد مستحقة الدفع
6,117	5,349	إيرادات مؤجلة
13,393	74,878	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
3,678	7,510	مستحقات تتعلق بالموظفين
61,001	57,328	أخرى
100,323	167,445	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

12 - حقوق الملكية

أ - رأس المال

أن رأس المال يتكون من 1,646,327,641 (2016 : 1,496,661,492) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم الخزينة

2016	2017	
8,000,000	11,066,117	عدد أسهم الخزينة
%0.59	%0.67	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
3,740	4,578	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
3,280	4,426	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
449	401	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم (فلس)

- إن الحركة على أسهم البنك المشتراة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2016	2017	
5,637,773	8,000,000	الرصيد كما في 1 يناير
1,983,624	2,266,117	مشتريات
378,603	800,000	إصدار أسهم منحة
8,000,000	11,066,117	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحفوظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2017 و 2016 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المتاحة للبيع» يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو إنخفاض قيمتها.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 1 أبريل 2017 علي زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 149,666 ألف دينار كويتي إلى 164,633 ألف دينار كويتي.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 1 أبريل 2017 بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 15 فلس لكل سهم (2014: 13 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم (2015: 6 أسهم منحة لكل 100 سهم) للعام 2016. لاحقاً، تم توزيع الأرباح المدفوعة وزيادة أسهم المنحة بعدد 149,666,149 سهم وبالتالي، زيادة رأس المال بمبلغ 14,967 ألف دينار كويتي.

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 18 فلس لكل سهم (2016: 15 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم (2016: 10 أسهم لكل 100 سهم). يخضع هذا المقترح لموافقة الجهات الرقابية المختصة والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

13 - إيرادات الفوائد

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 21 ألف دينار كويتي (2016: 49 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصوصة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/202 BS RSA/2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 أبريل 2008.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

14 - صافي أرباح الإستثمارات في أوراق مالية

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,263	4,318	ربح محقق من بيع استثمارات متاحه للبيع

15 - إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(81,685)	(11,588)	قروض وسلفيات - محدد
33,689	32,756	قروض وسلفيات - مستردة
(18,666)	(252)	قروض وسلفيات - عام
(2,102)	(275)	استثمارات أوراق مالية
(535)	(787)	تسهيلات غير نقدية
20,672	(66,112)	مخصصات أخرى
(48,627)	(46,258)	

16 - ضرائب

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,208)	(1,462)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(526)	(580)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(471)	(574)	الزكاة
(2,205)	(2,616)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58/2007.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

17 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2016	2017	
50,401	55,432	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,646,328	1,646,328	المتوسط المرجح للأسهم المصروح والمكتتب بها (العدد بالألف)
(8,253)	(9,653)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,638,075	1,636,675	
30.8	33.9	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

أن ربحية السهم الأساسية والمخفضة للفترة الحالية والفترة المقارنة قد تم تعديلها لتعكس تأثير أسهم المنحة التي تم الموافقة عليها من قبل الجهات الرقابية.

18 - شركة تابعة

نسبة الملكية					إسم الشركة
2016	2017	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس		
93.55%	93.55%	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.م.	

19 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي:

2016	2017	
القيمة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي
عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة
80	-	462
8	-	4
194	-	332
105	-	248
16	1	12
476	-	508

أعضاء مجلس الإدارة

قروض

بطاقات ائتمان

ودائع

الجهاز التنفيذي

قروض

بطاقات ائتمان

ودائع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات إلى 10 سنوات وتحمل معدلات فائدة بنسبة تتراوح من 0% إلى 5.75% (2016 : من 0% إلى 5%).

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة لرئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 197 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 191 ألف دينار كويتي)، كما يلي:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,056	1,197	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
8	8	مزايا بعد التوظيف
100	105	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 300 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 : 300 ألف دينار كويتي) و 230 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 : 230 ألف دينار كويتي) على التوالي للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أن إيضاح 11 «المكافآت» في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

20 - القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد و الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (8) «السياسات المحاسبية الهامة».

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

2017

ألف دينار كويتي				
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛ مشتقات الأدوات المالية (إيضاح ٢١)	-	(909)	-	(909)
الموجودات المالية المتاحة للبيع؛ أسهم ملكية	170,583	30,099	-	200,682
أسهم دين	229,497	18,588	-	248,085
أخرى	-	10,007	-	10,007
	400,080	58,694	-	458,774

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني والمستوى الثالث.

2016

ألف دينار كويتي				
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛ مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21)	-	4,782	-	4,782
الموجودات المالية المتاحة للبيع؛ أسهم ملكية	161,792	32,345	-	194,137
أسهم دين	166,433	28,406	-	194,839
أخرى	-	4,358	-	4,358
	328,225	65,109	-	393,334

21 - الأدوات المالية

أ - إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصيرة على القروض والسلفيات فقط، إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

(1) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر-مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية		
556,929	509,202	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
329,570	493,542	سندات الخزنة والبنك المركزي
472,078	569,308	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,818,803	1,792,224	قروض وسلفيات - شركات
431,665	444,303	قروض وسلفيات - أفراد
194,839	248,085	سندات
26,907	35,149	موجودات أخرى
3,830,791	4,091,813	
مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية		
47,947	27,963	قبولات مصرفية
137,689	184,981	اعتمادات مستندية
1,330,501	1,331,003	خطابات ضمان
1,516,137	1,543,947	
5,346,928	5,635,760	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
غير مستحقة وغير منخفضة القيمة	درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	القيمة		
				مستحقة وغير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة	العادلة للضمان
				60-0 يوما	90-61 يوما	
كما في 31 ديسمبر 2017						
بنوك	-	-	73,754	-	-	-
شركات	271,962	947,262	212,769	478,523	6,771	495
أفراد	-	-	416,447	27,272	-	8
	271,962	947,262	702,970	505,795	6,771	503
كما في 31 ديسمبر 2016						
بنوك	-	-	42,469	-	-	-
شركات	171,380	833,700	469,252	465,482	9,130	473
أفراد	-	-	388,965	41,751	-	13
	171,380	833,700	900,686	507,233	9,130	486

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي، جودة الإدارة والمعلومات المالية، هيكل التسهيلات، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد أيهما أنسب. يتبع النظام مقياساً من 1 إلى 11 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر و 11 أسوأ المخاطر. إن الدرجات يتم تحديدها بناءً على الأسس التالية:

خارجي	داخلي	درجة عليا
تقديرات أأأ وأأ وأ	1 إلى 4 درجات	درجة عادية
تقدير ب ب ب	5 و 6 درجات	درجة قياسية
أقل من ب ب ب وغير مقيمة	7 و 8 درجات	درجة إفتراضية
د أو ما يعادلها	9 إلى 11 درجات	

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2016	2017	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
خارج	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات
الميزانية العمومية			
			القطاع الجغرافي :
1,023,027	3,226,382	1,092,905	3,193,998
324,737	684,098	298,197	977,944
110,720	85,727	111,112	95,611
51,376	2,042	41,583	1,914
6,277	31,037	150	33,035
1,516,137	4,029,286	1,543,947	4,302,502
			القطاع حسب النشاط :
-	329,570	-	493,542
301,134	543,868	354,797	603,206
776,652	655,084	757,715	582,003
309,510	1,494,773	316,553	1,598,133
128,841	1,005,991	114,882	1,025,618
1,516,137	4,029,286	1,543,947	4,302,502

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجمع.

ألف دينار كويتي					
القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					القيمة - القيمة
المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 شهرا	3 - 1 أشهر	حتى شهر	العادلة السالبة
كما في 31 ديسمبر 2017					
649,860	-	149,167	224,184	276,509	2,973
عقود العملات الأجنبية - الآجلة					
146,096	102,594	19,011	24,491	-	136
795,956	102,594	168,178	248,675	276,509	3,109
كما في 31 ديسمبر 2016					
814,208	-	195,800	346,129	272,279	2,578
عقود العملات الأجنبية - الآجلة					
94,488	94,488	-	-	-	45
908,696	94,488	195,800	346,129	272,279	2,623

(٢) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة.

يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي:

ألف دينار كويتي			
2016	2017	نقاط الأساس	
2,641	2,467	+25	دينار كويتي
211	203	+25	دولار أمريكي
174	526	+25	عملات أخرى
3,026	3,196		

(ب) مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي					
2016		2017			
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	نسبة التغير في أسعار العملات	
6,033	(5)	8,068	(29)	5+	دولار أمريكي
205	2	224	(5)	5+	جنيه استرليني
2,252	3	2,789	2	5+	دولار استرالي
-	40	-	5	5+	ريال سعودي
-	108	-	22	5+	درهم إماراتي
-	44	-	3	5+	ريال قطري
-	37	-	12	5+	أخرى
8,490	229	11,081	10		

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي					
2016			2017		
نسبة التغير في سعر السهم	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	نسبة التغير في سعر السهم
بورصة الكويت	8,090	-	8,529	-	+5

(٣) مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	509,202	-	-	-	-	509,202
سندات الخزنة والبنك المركزي	492,577	846	119	-	-	493,542
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	159,162	226,805	80,206	-	103,135	569,308
قروض وسلفيات	267,992	318,986	401,082	331,539	916,928	2,236,527
استثمارات في أوراق مالية	322,476	12,652	16,910	4,404	102,332	458,774
عقارات ومعدات	-	-	-	-	28,996	28,996
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	29,037	1,967	418	-	63,309	94,731
	1,780,446	561,256	498,735	335,943	1,218,206	4,394,586
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	228,238	48,770	36,661	-	-	313,669
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	126,837	131,770	182,572	230,055	345,257	1,016,491
ودائع العملاء	1,501,322	471,614	157,925	69,748	3,602	2,204,211
أموال مقترضة أخرى	-	37,750	-	-	-	37,750
مطلوبات أخرى	45,686	13,040	8,442	5,553	94,724	167,445
	1,902,083	702,944	385,600	305,356	443,583	3,739,566
صافي فجوة السيولة	(121,637)	(141,688)	113,135	30,587	774,623	655,020

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	556,929	-	-	-	-	556,929
سندات الخزائنة والبنك المركزي	329,095	386	89	-	-	329,570
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	100,734	274,245	55,134	-	41,965	472,078
قروض وسلفيات	144,742	438,161	316,410	379,466	971,689	2,250,468
استثمارات في أوراق مالية	327,142	55	20	-	66,117	393,334
عقارات ومعدات	-	-	-	-	29,439	29,439
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	19,190	2,223	1,093	-	67,459	89,965
	1,477,832	715,070	372,746	379,466	1,180,175	4,125,289
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	209,852	77,101	69,019	10,000	-	365,972
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	90,555	132,491	917	261,725	317,197	802,885
ودائع العملاء	1,396,045	380,363	345,796	89,205	10,223	2,221,632
أموال مقترضة أخرى	30,630	-	-	-	-	30,630
مطلوبات أخرى	53,853	8,825	5,375	3,442	28,828	100,323
	1,780,935	598,780	421,107	364,372	356,248	3,521,442
صافي فجوة السيولة	(303,103)	116,290	(48,361)	15,094	823,927	603,847

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات المحتملة						
	142,453	334,263	174,136	241,744	651,351	1,543,947
كما في 31 ديسمبر 2016	116,896	246,106	180,100	200,891	772,144	1,516,137
المطلوبات المحتملة						

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

ج - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
كما في 31 ديسمبر 2017					
المطلوبات الغير مخفضة :					
314,085	-	-	36,936	48,861	228,288
المستحق إلى البنوك					
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى					
1,032,275	356,055	233,243	183,921	132,158	126,898
2,206,317	3,685	70,602	158,072	472,598	1,501,360
ودائع العملاء					
37,812	-	-	-	37,812	-
أموال مقترضة أخرى					
167,445	94,724	5,553	8,442	13,040	45,686
مطلوبات أخرى					
3,757,934	454,464	309,398	387,371	704,469	1,902,232

كما في 31 ديسمبر 2016					
المطلوبات الغير مخفضة :					
366,553	-	10,131	69,353	77,188	209,881
المستحق إلى البنوك					
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى					
817,679	326,853	266,274	923	133,057	90,572
2,224,863	10,411	90,240	347,206	380,876	1,396,130
ودائع العملاء					
30,655	-	-	-	-	30,655
أموال مقترضة أخرى					
100,323	28,828	3,442	5,375	8,825	53,853
مطلوبات أخرى					
3,540,073	366,092	370,087	422,857	599,946	1,781,091

22 - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

23 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
84,755	93,589	8,573	11,091	76,182	82,498	صافي إيرادات الفوائد
55,589	57,359	13,157	13,676	42,432	43,683	إيرادات غير الفوائد
140,344	150,948	21,730	24,767	118,614	126,181	إيرادات التشغيل
						إنخفاض القيمة
(48,627)	(46,258)	18,228	(61,259)	(66,855)	15,001	ومخصصات أخرى
50,402	55,500	22,384	(60,123)	28,018	115,623	صافي ربح السنة
4,125,289	4,394,586	1,759,194	2,018,025	2,366,095	2,376,561	إجمالي الموجودات
						إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
4,125,289	4,394,586	2,622,973	2,740,288	1,502,316	1,654,298	

24 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية :

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,071 ألف دينار كويتي (2016 : 366 ألف دينار كويتي).

25 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 93.55%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً "بالمجموعة".

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

2 - هيكل رأس المال :

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,646,327,641 (31 ديسمبر 2016: 1,496,661,492)، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2017، يمتلك البنك 11,066,117 أسهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2016: 8,000,000).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)		
أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)		
149,666	164,633	1 - رأس المال المدفوع
14,967	16,463	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
165,190	174,724	4 - أرباح محتفظ بها
28,689	48,196	5 - احتياطي تقييم استثمارات
25,282	24,624	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(3,740)	(4,578)	11 - أسهم الخزينة
-	-	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
(36,325)	(39,936)	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
540,918	581,315	المجموع
ب - المضاف إلى الشريحة الأولى		
1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة		
768	828	
768	828	المجموع
541,686	582,143	مجموع الشريحة الأولى (TIER1) من رأس المال
ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)		
مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)		
38,678	39,888	
38,678	39,888	مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال
580,364	622,031	مجموع رأس المال المؤهل

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

3 - كفاية رأس المال :

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال :

ألف دينار كويتي					
2016			2017		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
996	7,660	409,440	987	7,594	540,559
-	-	-	-	-	-
-	-	97,769	-	-	120,369
250	1,925	3,850	-	-	-
50,663	389,716	1,266,276	59,051	454,237	1,401,411
228,307	1,756,208	2,933,147	248,003	1,907,712	2,959,429
-	-	-	-	-	-
-	-	232,130	-	-	207,288
56,769	436,688	452,732	58,605	450,809	465,314
-	-	-	-	-	-
568	4,367	6,051	588	4,524	6,230
52,376	402,891	323,470	35,380	272,158	258,055
-	-	-	-	-	-
389,929	2,999,455	5,724,865	402,614	3,097,034	5,958,655
المجموع					
ب - مخاطر السوق:					
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
630	4,847	4,846	284	2,183	2,182
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
630	4,847	4,846	284	2,183	2,182
المجموع					
30,089	231,455	130,231	31,758	244,291	137,439
420,648	3,235,757	5,859,942	434,656	3,343,508	6,098,276
المجموع					

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ب - نسب رأس المال :

2016	2017	
% 17.94	% 18.60	1 - مجموع نسب رأس المال
% 16.74	% 17.41	2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال
% 16.72	% 17.39	3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال:

1 - نموذج الإفصاح العام

2017		
ألف دينار كويتي		
بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجموع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	
		• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطي
i+l	231,424	1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
r	174,724	2. الأرباح المحتفظ بها
j+ m+n+o+p+q	223,187	3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطي الأخرى)
	-	4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
	-	5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
	629,335	6. حقوق المساهمين (TEIR 1) قبل التعديلات الرقابية
		• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية
	-	7. تعديلات التقييم الوقائية
	-	8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
g	3,506	10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
	-	12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
	-	13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريد

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

-	14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	
-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
k	4,578	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
-	التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10 % من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
d	39,936	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	
-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15 % من حقوق المساهمين للبنك	
-	23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
-	24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤجلة	
-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	
-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (Tier 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستهلاكات	48,020
-	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	
-	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	581,315

• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات

- 30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
- 31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
- 32. منها: المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
- 33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

s	828	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
-	828	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
-		• رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية
-		37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
-		38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي(AT1)
-		39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10 % من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك)
-		40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-		41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
-		42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
-		43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
	828	44. رأس المال الأضافي (AT1)
		45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الاضافي (AT1)
	582,143	
		• رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات
-		46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار
-		47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
-		48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2)
-		49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
c	39,888	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
	39,888	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

• رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية

- 52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)
- 53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
- 54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10 % من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك)
- 55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (الصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
- 56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
- 57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)

58. رأس المال المساند (الشريحة 2) **39,888**

59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2) **622,031**

60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر **3,343,508**

• معدلات رأس المال والمصدات

- 61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) **% 17.39**
- 62. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) **% 17.41**
- 63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) **% 18.60**
- 64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر **% 10.00**
- 65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية **% 2.50**
- 66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
- 67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي **% 0.50**
- 68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) **% 10.39**

• الحدود الدنيا

- 69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) **% 9.50**
- 70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) **% 11.00**

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

71. الحد الدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الراسمالية للتقلبات
الإقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي

13.00 %

• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	55,786	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
e	62,125	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

• حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+h	133,905	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	39,888	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2016

ألف دينار كويتي

مكونات نموذج الإفصاح	بالرجوع الى المركز
عن رأس المال	المالي الرقابي المجموع

• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات

والاحتياطيات

i + l	216,457	1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
r	165,190	2. الأرباح المحتفظ بها
j+m+n+o+p+q	202,842	3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	-	5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
	584,489	6. حقوق المساهمين (1 CET) قبل التعديلات الرقابية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية

-	7. تعديلات التقييم		
-	8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)		
-	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	g	3,506
-	10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)		
-	11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية		
-	12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)		
-	13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريد		
-	14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة		
-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة		
-	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)	k	3,740
-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين		
-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)		
-	19. الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	d	36,325
-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)		
-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)		
-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15%		
-	23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم		
-	24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري		

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	
26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	-	
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	43,571	
29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	540,918	
• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات		
30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المبتشرة المصدرة زائد		
31. علاوة الإصدار	-	
32. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
33. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
34. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	-	
35. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غي المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1) منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	768	s
36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	768	
• رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية		
37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)	-	
38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	
39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10 % من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك)	-	
40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	
42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	-	
44. رأس المال الإضافي (AT1)	768	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

45. رأس المال الأساسي (الشريعة 1 = حقوق المساهمين (CET1) +	
رأس المال الإضافي (AT1)	541,686
• رأس المال المساند (الشريعة 2): الأدوات والمخصصات	
46. أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار	-
47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريعة 2)	-
48. أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريعة 2)	-
49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-
50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريعة 2)	38,678 c
51. رأس المال المساند (الشريعة 2) قبل التعديلات الرقابية	38,678
• رأس المال المساند (الشريعة 2) : التعديلات الرقابية	
52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريعة 2)	-
53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2)	-
54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10 % من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين للبنك)	-
55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-
56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-
57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)	-
58. رأس المال المساند (الشريعة 2)	38,678
59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2)	580,364
60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	3,235,757
• معدلات رأس المال والمصدات	
61. حقوق المساهمين (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	16.72 %
62. رأس المال الأساسي (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	16.74 %

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

		63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.94 %
		64. متطلبات المصداقات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) زائداً المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	10.00 %
		65. منها: متطلبات المصداقات الرأسمالية التحوطية	2.50 %
		66. منها: المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
		67. منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50 %
		68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصداقات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	9.72 %
		• الحدود الدنيا	
		69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	9.50 %
		70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	11.00 %
		71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداقات البنوك ذات التأثير النظامي	13.00 %
		• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
f	52,347	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	
e	57,724	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	
		74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-
		75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-
		• حدود الإعراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
		76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
a + b + h	133,431	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	
c	38,678	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
		79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

2 - المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

2017		ألف دينار كويتي	
المحتويات	بيانات المركز المالي الرقابي المجمع	المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
الموجودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	509,202		
سندات الخزنة والبنك المركزي	493,542		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	569,308	726	a
قروض وسلفيات	2,236,527		
منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها			
مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2			
		126,838	b
منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2			
استثمارات في أوراق مالية	458,774	39,888	c
منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق المساهمين)			
منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10 % من حقوق المساهمين (CET1))			
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)			
		39,936	d
عقارات ومعدات	28,996		
موجودات غير ملموسة	3,506	62,125	e
موجودات أخرى	94,731	55,786	f
مجموع الموجودات	4,394,586		

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
313,669	مستحق إلى البنوك	
1,016,491	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	
2,204,211	ودائع العملاء	
37,750	مصاريف تمويلية أخرى	
167,445	إلتزامات أخرى	
	منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير	
h	6,341	ممول الملزم ضمنه ضمن (الشريحة 2)
3,739,566		مجموع الإلتزامات
2017		
ألف دينار كويتي		
المحتويات	المستخدم في	بيان المركز المالي
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	نموذج افصاحات رأس المال	الرقابي المجموع
حقوق الملكية		
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك		
i	164,633	164,633
j	16,463	16,463
k	4,578	(4,578)
		273,515
l	66,791	
m	115,977	
n	17,927	
o	-	
p	24,624	
q	48,196	
r	174,724	174,724
		624,757
		29,435
		654,192
s	828	828
		655,020
		4,394,586
الحصص غير المسيطرة		مجموع حقوق الملكية
		مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

2016		ألف دينار كويتي	
بالرجوع إلى	المحتويات المستخدمة	بيان المركز المالي	نموذج الإفصاحات العامة
	في نموذج افصاحات رأس المال	الرقابي المجموع	لرأس المال
• الموجودات			
		556,929	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		329,570	سندات الخزانة والبنك المركزي
a	425	472,078	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,250,468	قروض وسلفيات
			منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل
b	126,845		التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2
c	38,678		منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		393,334	استثمارات في اوراق مالية
			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات
			المالية (المبالغ فوق حد 10 % من حقوق
d	36,325		المساهمين)
			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات
			المالية (المبالغ تحت حد 10 % من حقوق
e	57,724		المساهمين (CET1)
			منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال
f	52,347		المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد
			للإستقطاعات)
		29,439	عقارات ومعدات
g	3,506	3,506	موجودات غير ملموسة
		89,965	موجودات أخرى
		4,125,289	مجموع الموجودات
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
		365,972	مستحق إلى البنوك
		802,885	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,221,632	ودائع العملاء
		30,630	الأموال المقترحة الأخرى
		100,323	إلتزامات أخرى
			منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير
h	6,161		ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
		3,521,442	مجموع الإلتزامات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

حقوق الملكية			
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك			
i	149,666	149,666	رأس المال
j	14,967	14,967	أسهم منحة مقترحة
k	3,740	(3,740)	اسهم الخزينة
		254,666	احتياطات
l	66,791		منها: علاوة إصدار
m	115,977		منها احتياطي قانوني
n	17,927		منها احتياطي عام
o	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
p	25,282		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
q	28,689		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	165,190	165,190	أرباح محتفظ بها
		580,749	
		22,330	توزيعات أرباح مقترحة
		603,079	
s	768	768	الحصص غير المسيطرة
		603,847	
مجموع حقوق الملكية			
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية			4,125,289

3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1. المصدر
قانون بنك الكويت المركزي	2. الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (Cusip) أو (Isin) أو 1.
دولة الكويت	3. القوانين الحاكمة للأداة
حقوق المساهمين الشريحة 1	4. نوع رأس المال CET1، AT1، T2
المجموعة	5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / منفرداً
أسهم عادية	6. نوع الأداة
164,633 دينار كويتي	7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8. القيمة الإسمية للأداة
حقوق المساهمين	9. التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10. تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11. دأمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12. تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

الكوبونات / توزيعات الأرباح

عائمة	16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو عامة
غير مطبقة	17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
لا	18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح
اختيارية بالكامل	19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
لا	20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير تراكمية	21. غير تراكمية أو تراكمية
غير قابلة للتحويل	22. قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غير مطبقة	28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29. خصائص التخفيض
غير مطبقة	30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34. المركز في الجدول الهرمي للتراتب عند التصنيفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,125,289	4,394,586	1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(39,831)	(43,442)	2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,085,458	4,351,144	3. إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
7,405	2,200	4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات	7,804	22,267
6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك	-	-
7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)	-	-
8. (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استشاؤها)	-	-
9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة	-	-
10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	-	-
11. إجمالي الانكشاف للمشتقات	10,004	29,672
12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)	-	-
13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)	-	-
14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معام التحويل الائتماني)	1,543,947	1,516,137
18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(835,912)	(813,880)
19. البنود خارج المركز المالي	708,035	702,257
20. إجمالي الانكشافات	5,069,183	4,817,387
21. الشريحة الأولى من رأس المال	582,143	541,686
22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)	11.48%	11.24%

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار و المصارف الدولية، بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشيتها مع الإرشادات الرقابية.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث المفصّل عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتنسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري. إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسؤولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببنود الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير تحليل المحفظة بشكل شهري والذي يتم تعميمه على كافة أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات، بينما يتم تقديم تحليل للمحفظة كل ستة أشهر بشكل أكثر تفصيلاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة.

إن وحدة أمن تقنية المعلومات مسؤولة عن التأكد من أن كافة معلومات ومعدات المجموعة مؤمنة ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت عن عمد أو بغير قصد. إن أمن تقنية المعلومات يضمن تطبيق الأدوات الأمنية ومراقبة عمليات الوصول حتى يتسنى حماية المعلومات من عمليات الوصول والإفصاحات غير المخول بها والحفاظ على سلامة وأمن الأصول المتعلقة بتقنية المعلومات.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الاستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والإئتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال. يقوم البنك بالتعامل مع أنواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ - مخاطر الائتمان :

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وأن جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشي مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ. بالإضافة إلى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع إلى الإدارة ورئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوائح والممارسات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول إلى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر. أما التصنيف من 9 إلى 11 فإنه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية، كما أن احتمالية التغير يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال STANDARD & POOR و Moddys و Fitch، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

إن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بسياسات إدارة مخاطر السوق والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط، يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإفراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3. تم تغيير طريقة احتساب رأس المال لمخاطر هذه التركزات خلال 2016 استناداً إلى توصيات الاستشاري الخارجي الذي أقر وصدق على صحة طرق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي إنكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالاتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للائتمان.

ب - مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمجارة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخلياً لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. بالإضافة لذلك وخلال السنة تم تغيير طريقة احتساب رأس المال لمخاطر السوق من طريقة القيمة المعرضة للمخاطر للإنخفاض المتوقع.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن رأس المال الإقتصادي بالنسبة لمخاطر السوق باستخدام نموذج الضغط لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي توافقاً مع التوجيهات الصادرة عن لجنة بازل.

ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد أقصى مبلغ مسموح به للإفراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الالتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم خلال سنة 2013 إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضاً تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخلياً.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، إطاراً عالمياً لأدارة مخاطر السيولة. قام البنك في عام 2012 بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وأصبحت نسبة تغطية السيولة كنسبة رقابية وتكون صافي نسبة التمويل المستقر نسبة رقابية ابتداءً من 2018 توافقاً مع تعليمات البنك المركزي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إذا كانت الموجودات المعاد تسعيرها بعد سنة واحدة في زيادة وهي قريبة من 10٪ من الموجودات، فإن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ - مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محدده. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و - مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

6 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الإستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استنادا إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه :

البند والمخصص المطلوب	فترة عدم الانتظام	
	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 أشهر	حتى 90 يوم
دون المستوى - 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها - 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
رديئة - 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكثر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استنادا إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

إن البنك بصدد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ابتداءً من العام 2018 كما هو مطلوب من البنك المركزي الكويتي، بعض التغييرات اللازمة على السياسات والإجراءات بجانب تطوير النماذج المطلوبة و تطبيق الأنظمة اللازمة لإحتساب خسائر الإئتمان المتوقعة كما هو جارٍ بهذا الصدد .

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

2016		2017		ألف دينار كويتي	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي
التعرض	التعرض	التعرض	التعرض	التعرض	التعرض
غير الممول	الممول	غير الممول	الممول	غير الممول	الممول
-	409,440	409,440	-	540,559	540,559
-	-	-	-	-	-
-	97,769	97,769	-	120,369	120,369
-	3,850	3,850	-	-	-
306,318	959,958	1,266,276	314,187	1,087,224	1,401,411
1,195,133	1,738,014	2,933,147	1,215,316	1,744,113	2,959,429
-	-	-	-	-	-
-	232,130	232,130	-	207,288	207,288
14,680	438,052	452,732	14,343	450,971	465,314
-	-	-	-	-	-
6	6,045	6,051	101	6,129	6,230
-	323,470	323,470	-	258,055	258,055
-	-	-	-	-	-
1,516,137	4,208,728	5,724,865	1,543,947	4,414,708	5,958,655

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

2016		2017		ألف دينار كويتي	
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	371,618	371,618	-	475,000	475,000
-	-	-	-	-	-
-	48,885	48,885	-	109,069	109,069
-	5,739	5,739	-	1,925	1,925
277,133	934,313	1,211,446	310,253	1,023,591	1,333,844
1,063,681	1,829,770	2,893,451	1,205,225	1,741,064	2,946,288
-	-	-	-	-	-
-	200,944	200,944	-	219,709	219,709
16,414	440,095	456,509	14,512	444,512	459,023
-	-	-	-	-	-
27	9,712	9,739	54	6,087	6,141
-	298,161	298,161	-	290,763	290,763
-	-	-	-	-	-
1,357,255	4,139,237	5,496,492	1,530,044	4,311,720	5,841,762

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت
540,559	-	-	-	32,545	508,014
-	-	-	-	-	-
120,369	-	-	-	120,639	-
-	-	-	-	-	-
1,401,411	33,291	1,733	144,681	938,850	282,856
2,959,429	-	41,401	47,275	175,962	2,694,791
-	-	-	-	-	-
207,288	504	20,532	106,462	47,741	32,049
465,314	223	-	373	480	464,238
-	-	-	-	-	-
6,230	-	-	-	3	6,227
258,055	-	30	1,157	103,093	153,775
-	-	-	-	-	-
5,958,655	34,018	63,696	299,948	1,419,043	4,141,950
100.0%	0.6%	1.1%	5.0%	23.8%	69.5%

نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	كما في 31 ديسمبر 2016	
409,440	-	-	-	68,935	340,505	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	-	-	-	-	97,769	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	3,850	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,266,276	33,291	1,579	152,929	738,820	339,657	5. مطالبات على البنوك
2,933,147	-	51,241	46,385	181,612	2,653,909	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	967	8,757	126,708	62,627	33,071	8. بنود نقدية
452,732	173	-	168	165	452,226	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,051	-	-	-	-	6,051	11. التعرض للقروض المتأخرة
323,470	-	598	4,180	1,825	316,867	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
5,724,865	38,281	62,175	330,370	1,053,984	4,240,055	
100.0%	0.7%	1.0%	5.8%	18.4%	74.1%	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2017
540,559	-	-	-	32,545	508,014	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
120,369	-	-	-	120,369	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,087,224	33,261	1,551	70,714	710,237	271,461	5. مطالبات على البنوك
1,744,113	-	-	10,500	106,676	1,626,937	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
207,888	504	20,532	106,462	47,741	32,049	8. بنود نقدية
450,971	105	-	-	182	450,684	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,129	-	-	-	3	6,126	11. التعرض للقروض المتأخرة
258,055	-	30	1,157	103,093	153,775	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,414,708	33,870	22,113	188,833	1,120,846	3,049,046	
100.0%	0.8%	0.5%	4.3%	25.3%	69.1%	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2016
409,440	-	-	-	68,935	340,505	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
97,769	-	-	-	-	97,769	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
3,850	3,850	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
959,958	27,133	1,444	82,578	520,541	328,262	5. مطالبات على البنوك
1,738,014	-	-	6,184	75,251	1,656,579	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
232,130	967	8,757	126,708	62,627	33,071	8. بنود نقدية
438,052	54	-	-	68	437,930	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,045	-	-	-	-	6,045	11. التعرض للقروض المتأخرة
323,470	-	598	4,180	1,825	316,867	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,208,728	32,004	10,799	219,650	729,247	3,217,028	
100%	0.8%	0.3%	5.2%	17.3%	76.4%	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2017
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
314,187	30	182	73,967	228,613	11,395	5. مطالبات على البنوك
1,215,316	-	41,401	36,775	69,286	1,067,854	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
14,343	118	-	373	298	13,554	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
101	-	-	-	-	101	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
1,543,947	148	41,583	111,115	298,197	1,092,904	
100.0%	0.0%	2.7%	7.2%	3.19%	70.8%	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2016	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع	
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	
5. مطالبات على البنوك	11,395	218,279	70,351	6,158	306,318	
6. مطالبات على الشركات	997,330	106,361	40,201	-	1,195,133	
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	
9. الاستهلاكات التنظيمية	14,296	97	168	119	14,680	
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	
11. التعرض للقروض المتأخرة	6	-	-	-	6	
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	
	1,023,027	324,737	110,720	6,277	1,516,137	
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي	67.5%	21.4%	7.3%	3.4%	0.4%	100.0%

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	أشهر 1 - 3	أشهر 3 - 6	شهر 6 - 12	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	43,879	84,928	120,879	39,663	251,210	540,559
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	6,269	683	113,417	120,369
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	488,154	378,710	123,756	57,730	353,061	1,401,411
6. مطالبات على الشركات	402,247	483,202	498,091	483,061	1,092,828	2,959,429
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	206,783	505	-	-	-	207,288
9. الاستهلاكات التنظيمية	14,701	5,473	4,471	6,948	433,721	465,314
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,230	-	-	-	-	6,230
12. موجودات أخرى	105,802	6,335	242	74	145,602	258,055
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,267,796	959,153	753,708	588,159	2,389,839	5,958,655
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	21.3%	16.1%	12.6%	9.9%	40.1%	100.0%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر	أشهر 3 - 1	أشهر 6 - 3	شهر 12 - 6	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	34,549	106,043	83,339	42,660	142,849	409,440
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	172	-	3,575	3,300	90,722	97,769
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	3,850	-	3,850
5. مطالبات على البنوك	444,890	334,033	95,291	41,584	350,478	1,266,276
6. مطالبات على الشركات	228,132	578,116	404,168	467,423	1,255,308	2,933,147
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	232,130	-	-	-	-	232,130
9. الاستهلاكات التنظيمية	14,577	4,927	4,284	7,345	421,599	452,732
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,051	-	-	-	-	6,051
12. موجودات أخرى	114,287	1,684	438	4,217	202,844	323,470
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,074,788	1,024,803	591,095	570,379	2,463,800	5,724,865
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية						
	18.8%	17.9%	10.3%	10.0%	43.0%	100.0%

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	أشهر 3 - 1	أشهر 6 - 3	شهر 12 - 6	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	43,879	84,928	120,879	39,663	251,210	540,559
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	6,269	683	113,417	120,369
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	460,115	259,529	105,251	26,809	235,520	1,087,224
6. مطالبات على الشركات	289,123	270,377	345,053	276,001	563,559	1,744,113
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	206,783	505	-	-	-	207,288
9. الاستهلاكات التنظيمية	13,512	3,216	1,878	3,185	429,180	450,971
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,129	-	-	-	-	6,129
12. موجودات أخرى	105,802	6,335	242	74	145,602	258,055
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,125,343	624,890	579,572	346,415	1,738,488	4,414,708
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية						
	25.5%	14.1%	13.1%	7.8%	39.4%	100.0%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر	أشهر 3 - 1	أشهر 6 - 3	شهر 12 - 6	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	34,549	106,043	83,339	42,660	142,849	409,440
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	172	-	3,575	3,300	90,722	97,769
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	3,850	-	3,850
5. مطالبات على البنوك	414,597	277,422	69,847	-	198,092	959,958
6. مطالبات على الشركات	142,323	390,629	252,286	312,127	640,649	1,738,014
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	232,130	-	-	-	-	232,130
9. الاستهلاكات التنظيمية	13,789	2,919	1,510	3,334	416,500	438,052
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,045	-	-	-	-	6,045
12. موجودات أخرى	114,287	1,684	438	4,217	202,844	323,470
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	957,892	778,697	410,995	369,488	1,691,656	4,208,728
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	22.8%	18.5%	9.8%	8.8%	40.1%	100.0%

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	أشهر 3 - 1	أشهر 6 - 3	شهر 12 - 6	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	28,039	119,181	18,505	30,921	117,541	314,187
6. مطالبات على الشركات	113,124	212,825	153,038	207,060	529,269	1,215,316
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	1,189	2,257	2,593	3,763	4,541	14,343
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	101	-	-	-	-	101
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	142,453	334,263	174,136	241,744	651,351	1,543,947
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	9.2%	21.6%	11.3%	15.7%	42.2%	100.0%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ألف دينار كويتي						
كما في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر	أشهر 1 - 3	أشهر 3 - 6	شهر 6 - 12	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	30,293	56,611	25,444	41,584	152,386	306,318
6. مطالبات على الشركات	85,809	187,487	151,882	155,296	614,659	1,195,133
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	788	2,008	2,774	4,011	5,099	14,680
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6	-	-	-	-	6
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	116,896	246,106	180,100	200,891	772,144	1,516,137
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	7.7%	16.2%	11.9%	13.3%	50.9%	100.0%

ط - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب المحفظة المعيارية

2016 ألف دينار كويتي			2017 ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
749	(593)	1,342	1,076	(1,394)	2,470	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
5,123	(5,544)	10,667	4,941	(5,054)	9,995	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	20. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
5,872	(6,137)	12,009	6,017	(6,448)	12,465	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ي - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

2016		2017		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
9,130	465,482	6,771	478,523	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	41,751	-	27,272	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
9,130	507,233	6,771	505,795	

ك - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

2016		2017		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
88	425	(1,266)	726	5. مطالبات على البنوك
63,726	117,737	(21,816)	117,984	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
3,383	5,239	2,953	5,632	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
(18,570)	3,869	66,387	3,223	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
48,627	127,270	46,258	127,564	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ل - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي			
كما في 31 ديسمبر 2017			
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			
إجمالي الدين	المخصص المحدد	0 – 60 يوم	= يوم
12,465	(6,448)	505,795	6,771
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
12,465	(6,448)	505,795	6,771

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2016
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها				
إجمالي الدين	المخصص المحدد	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم	
12,009	(6,137)	504,978	7,588	• الكويت
-	-	-	-	• آسيا
-	-	-	-	• أوروبا
-	-	-	-	• أمريكا
-	-	-	-	• أخرى
12,009	(6,137)	504,978	7,588	

م - الحركة على المخصصات

2016			2017			
المجموع ألف دينار كويتي	عام ألف دينار كويتي	محدد ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	عام ألف دينار كويتي	محدد ألف دينار كويتي	
125,338	108,609	16,729	141,626	127,270	14,356	• المخصصات في 1 يناير
(85,401)	-	(85,401)	(16,316)	-	(16,316)	• مبالغ مشطوبة
(6)	(5)	(1)	41	42	(1)	• فروقات تحويل
(11)	-	(11)	(8)	-	(8)	• مضاف لبنك الكويت المركزي
67,808	18,666	49,142	12,339	252	12,087	• بيان الدخل
141,626	127,270	14,356	137,682	127,564	10,118	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

ن - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2016		2017	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة
409,634	-	540,736	-
-	-	-	-
97,769	-	120,369	-
-	3,850	-	-
341,636	802,493	282,307	972,806
1,827,000	37,582	1,944,277	69,174
-	-	-	-
232,130	-	207,288	-
439,608	-	453,832	-
-	-	-	-
5,554	-	5,668	-
308,411	-	251,941	-
-	-	-	-
3,661,742	843,925	3,806,418	1,041,980

7 - تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً الضمانات كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال.

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن المركز المالي أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة على النقد والكفالات البنكية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2017			
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2017			
1. مطالبات على جهات سيادية	540,559	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	120,369	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,401,411	-	-
6. مطالبات على الشركات	2,959,429	275,194	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-
8. بنود نقدية	207,288	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	465,314	3,962	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,230	512	-
12. موجودات أخرى	258,055	6,114	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-
	5,958,655	285,782	-
2016			
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2016			
1. مطالبات على جهات سيادية	409,440	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	97,769	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	3,850	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,266,276	-	-
6. مطالبات على الشركات	2,933,147	415,981	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-
8. بنود نقدية	232,130	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	452,732	5,501	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	6,051	494	-
12. موجودات أخرى	323,470	15,059	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-
	5,724,865	437,035	-

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	-	مخاطر مراكز الأسهم
388	175	مخاطر العملات الأجنبية
-	-	مخاطر السلع
-	-	الخيارات
388	175	

9 - مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 31,758 ألف دينار كويتي (2016: 30,089 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة (من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية للاستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول البنك (المجموعة) أو قيمتها الدفترية) من خلال استخدام القيمة السوقية للاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
194,137	200,682	1. قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في المركز المالي
		2. نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
161,792	170,583	- أسهم مسعرة
32,345	30,099	- أسهم غير مسعرة
194,137	200,682	
733	3,374	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4. مجموع (الخسائر) الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
(2,035)	21,168	
		5. متطلبات رأسمالية
36,494	38,232	- متاحة للبيع

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقارير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التأثير على العائد	التأثير على العائد	
± 2% @	± 1% @	
21,128	10,564	دينار كويتي
1,688	844	دولار أمريكي
1,392	696	عملات أخرى
24,208 ±	12,104 ±	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد/ عبد الرزاق الكندري

السيد/ بدر سليمان الأحمد

السيد/ أرشيد الحوري

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يمثل رئاسة اللجنة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السرفي اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي والقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها بما يعكس أهداف البنك مع الحفاظ على وحدة وتكامل عمليات البنك ومركزه المالي.

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المكافآت:

1. مراجعة سياسة منح المكافآت بالبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والإشراف على تطبيقها واقتراح أية تعديلات عليها قد تكون ضرورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشركات التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
 2. إجراء مراجعة مستقلة لسياسة منح المكافآت أو بناءً على طلب من مجلس الإدارة. ويمكن أن يتم إجراء هذه المراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
 3. تقييم كفاءة وفعالية سياسة منح المكافآت بانتظام بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.
 4. التأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك قامت بوضع نظم وإجراءات دقيقة وآلية مراقبة فعالة لضمان الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وقرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمكافآت.
 5. رفع توصية لمجلس الإدارة حول مستوى وعناصر مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومكافأة أي وظيفة أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة.
 6. التحقق من أن سياسة وإجراءات المكافآت التي يطبقها البنك وشركاته التابعة تتماشى مع قواعد ونظم حوكمة الشركات المعمول بها والموضحة في تعليمات بنك الكويت المركزي.
- خلال سنة 2017، لم يتم طلب أية استشارات من جهة استشارية خارجية.

في 28 نوفمبر 2017، وافق مجلس الإدارة على سياسة منح المكافآت. على أن يتم مراجعتها وتحديثها كل 3 سنوات أو وفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية أو مجلس الإدارة، أيهما أقرب.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

فيما يلي العناصر الرئيسية لسياسة منح المكافآت الخاصة بالبنك:

1. يقوم البنك بتطبيق سياسة منح المكافآت التي تشمل كافة موظفي البنك من خلال تطبيق نظام يقوم بتصنيف وتقييم ووصف كافة الوظائف والمهام الموكلة إلى الموظفين الذين يتمتعون بخبرات ومهارات تتماشى مع النظام السالف ذكره.
 2. تراعي سياسة منح المكافآت استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في الكويت وكذلك مستويات وسلم الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي والمالي عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
 3. تنقسم المكافآت إلى مكافآت ثابتة وتتضمن المرتبات، الأجور الثابتة ومكافآت متغيرة والتي تستند على تقييم أداء الموظفين. غير أنه استناداً إلى قواعد حوكمة الشركات المعمول بها، تشمل المكافآت المتغيرة مكافآت مرتبطة بأداء الموظفين خلال فترة ثلاث سنوات والتي ترتبط كذلك بالمخاطر التي تتطوي عليها الواجبات المنوطة للموظفين، وعليه يمكن استرجاع تلك المكافآت المتغيرة.
 4. يخضع جميع الموظفين لتقييم سنوي حيث يتم تحديد كافة المكافآت المتغيرة استناداً إلى هذا التقييم، إن وجدت.
 5. كذلك بالنسبة للترقيات وبصرف النظر عن التقييم السنوي للموظفين، فإن نظام الترقيات يراعي حاجة البنك لترقية موظفيه إلى درجات وظيفية أعلى وكذلك مدى استعداد الموظفين لتطوير مهاراتهم لتتماشى مع متطلبات مسؤوليات الوظيفة الجديدة.
 6. سيتم تقييم مدراء أقسام الالتزام، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر من قبل رئيس مجلس الإدارة، بحيث لا يتدخل الرئيس التنفيذي في هذا التقييم. وعليه، فإن الترقيات والمكافآت التي ستحددها الإدارة العليا في البنك ستعتمد على هذا التقييم.
- وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد للبنك، فإن قسم الالتزام يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة حوكمة الشركات وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، فإن قسم إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. وبناءً على ما سبق، فإن الإدارة التنفيذية ليس من شأنها التدخل في التقييم، وكذلك الحال بالنسبة للترقيات المرتبطة بقسمي الالتزام وإدارة المخاطر.
- يتم إدارة ممارسات منح المكافآت وفقاً لقابلية المخاطرة لدى البنك. يأخذ البنك في الاعتبار كافة جوانب وعوامل منح المكافآت المالية لدعم فاعلية إدارة مخاطر البنك.
- إن سياسة منح المكافآت لدى البنك مرتبطة بأداء البنك على المدى الطويل وكذلك المدى القصير مع مراعاة تعديل المكافآت المالية الممنوحة للموظفين وذلك لتحقيق التوافق ما بين المخاطر على المدى الطويل والقصير.
- تقتضي سياسة البنك أن يُجرى تقييم أداء جميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ومن ثم تحديد الزيادات السنوية بناءً على هذا التقييم. وتجرى عملية التقييم من أجل تحديد والوقوف على مدى مساهمة الموظفين في عمليات البنك وكذلك تزويدهم برؤية تحليلية شاملة حول نقاط القوة والضعف في أدائهم والمهارات التي تحتاج إلى تحسين.
- إن معايير تصنيف الأداء مرتبطة بأداء الموظف وكذلك بمستوى سلم الرواتب لدرجته الوظيفية. وتُطبق هذه الإرشادات بشكل متساو على جميع المستويات الوظيفية للموظفين.
- يتم النظر في منح مزايا إضافية لمستحقيها من الموظفين بالرجوع إلى تقييم الأداء الذي يرتبط بمعايير التصنيف المحددة بشكل مسبق بالإضافة إلى إرشادات زيادة الرواتب والتي تُطبق بحيادية على مستوى قطاعات البنك.
- لم يكن البنك مضطراً لاتخاذ أية تدابير تتعلق بتعديل نظام منح المكافآت بسبب قياسات الأداء الضعيف حتى تاريخه، ولكنه في حالة وقوع مثل هذا الحدث، فإن لجنة ترشيحات ومكافآت مجلس الإدارة سوف تتبنى التدابير المناسبة لتعديل سياسات منح المكافآت في هذه المرحلة الزمنية بما يحقق مصالح البنك وموظفيه.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

تم وضع سياسة استرداد المكافآت التي تخول مجلس الإدارة استرجاع المكافآت من خلال استرداد جزئي للمكافآت الممنوحة خلال فترة ثلاث سنوات مالية، هي فترة التقويض بمنح تلك المكافآت.

تتقسم مكافآت جميع موظفي البنك إلى ما يلي:

- مكافأة ثابتة
- مكافأة متغيرة

تتكون المكافأة الثابتة من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة (سكن، انتقالات، تعليم، تأمين صحي، تذاكر سفر، منحة، حوافز تعاقدية، إلخ).

المكافأة المتغيرة - لا توجد في الوقت الحالي مكافآت متغيرة محددة.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة 3 اجتماعات خلال عام 2017. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة، يرجى العلم بأن المكافأة الممنوحة لهؤلاء الأعضاء عن سنة 2017 تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة وأية مهام أخرى أسندت إليهم من قبل مجلس الإدارة. تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات، حيث بلغت 530 ألف دينار كويتي (2016: 530 ألف دينار كويتي).

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين في نهاية 2017:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,564	1,557	المبلغ المدفوع
1,306	1,490	عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2016	2017		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين
			المبالغ المدفوعة لـ:
42	6	470	37 - موظفين كويتيين
531	79	605	176 - موظفين غير كويتيين

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2017

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال سنة 2017:

2016		2017	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة
ثابتة			
-	9,070	-	12,457
-	-	-	-
-	-	-	-
-	9,070	-	12,457
إجمالي المكافآت الثابتة			

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2017:

2016		2017	
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين
1,164	13	1,309	13
6,985	330	10,099	339
921	36	1,049	42
9,070		12,457	

الإدارة العليا

الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر

الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية



Branch Network	Tel	Fax	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	22464870	مبارك الكبير
Abdulla Mubarak Street	22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	24741951	المطار (الوصول)
Airport (Cargo)	22990235	24712088	المطار (الجمارك)
Al Rai	22990045	22990825	الري
Ali Sabah Al Salem	22990042	23280662	علي صباح السالم
Al Naeem	22990056	24571797	النعيم
Al Rabia	22990057	22990547	الرابية
Al Messila	22990065	22990815	المسيلة
Andalus	22990036	24889129	الأندلس
Ardhiya	22990019	24887316	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
East Ahmadi	22990014	23980434	شرق الأحمدية
Fahaheel	22990066	23929683	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	22531740	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	24744810	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	22990232	هدية
Hawalli	22990016	22616451	حولي
Hawalli (Beirut Str)	22990020	22621904	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	25334632	الجابرية
Jahra	22990007	24551580	الجهراء
Jleeb Al Shyukh	22990063	22990153	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	24745584	خيطان
Khalidiya	22990015	24810549	الخالدية
Labour Unit	22990324	24335895	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	22573880	المنصورية
Ministries Complex	22990031	22474151	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	24711148	العمرية
Qurain	22990024	25440035	القرين
Ras Salmiya	22990033	25719570	رأس السالمية
Regaee	22990050	24893885	الرقعي
Rumaithiya	22990018	22990964	الرميثية
Sabah Al Salem	22990054	22990354	صباح السالم
Sabahiya	22990012	23617302	الصباحية
Salhiya	22990030	22463492	الصالحية
Salmiya	22990023	25727053	السالمية
Salwa	22990051	25610780	سلوى
Sharq	22990026	22454869	شرق
Shuwaikh	22990021	24837952	الشويخ
Six Ring Road	22990034	24345382	الدائري السادس
South Surra	22990055	22990355	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	24877318	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	24817859	سوق الخضار
Yarmouk	22990032	25352182	اليرموك



www.cbk.com



Commercial Bank of Kuwait



50888225



1-888-225



AltijariCBK



التجاري... هو إختيار

50888225



Commercial Bank of Kuwait



AltijariCBK

